

تحليل العلاقة بين مؤشر الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المصري

Analysis of the Relationship between the Economic Freedom Index and Foreign Direct Investment in the Egyptian Economy

د/ شيماء عمر الشهاوي

مدرس الاقتصاد

كلية السياسة والاقتصاد

جامعة السويس

مصطفى عبد الواحد عبد اللاه

باحث ماجستير

كلية السياسة والاقتصاد

جامعة السويس

د.د/ حسنى حسن مهران

أستاذ الاقتصاد وعميد كلية

التجارة الأسبق جامعة بنها

المستخلص:-

يهدف البحث إلى دراسة العلاقة بين مؤشر الحرية الاقتصادية الصادر من معهد هيرتاج والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٢)، وقد تم استخدام اختبار التكامل المشترك وفقاً لطريقة ARDL والتي نتج عنها عدم وجود علاقة تكامل مشترك (علاقة طويلة الأجل) بين مؤشر الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي تم اختبار العلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرين من خلال نموذج VAR واختبار سببية جرانجر (Granger causality test). وقد نتج عنها وجود علاقة معنوية وطردية بين مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية الفرعية الثلاث والاستثمار الأجنبي المباشر، وقد أخذت هذه العلاقة اتجاهات مختلفة، ففي حين كانت العلاقة تبادلية (ذات اتجاهين) لمكوني العبء الضريبي (TB) وحرية العمل (FH)، إلا أنها على النقيض تماماً كانت أحادية الاتجاه لمكون حرية تأسيس الأعمال (BF)، كما أكدت هذه النتيجة أيضاً تقديرات دالة استجابة الصدمة لمؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن أثر الصدمات في المتغيرات المستقلة كان موجبا على طول الخط في كل سنة من سنوات الفترة الزمنية.

إضافة إلى ذلك فقد أظهرت نتائج تحليل مكونات التباين للنموذج القياسي، أن مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية الفرعية الثلاث (العبء الضريبي- حرية تأسيس الأعمال- حرية ممارسة العمل) تفسر حوالي ٣٦٪ من التغير الحادث في الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، وهذا يدعم فرضية الدراسة التي تشير إلى وجود "علاقة مستقرة ومعنوية" بين مؤشر الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.

وبناء عليه فقد أوصت الدراسة بالاهتمام بتحسين أداء مصر في مؤشر الحرية الاقتصادية بوجه عام، ومؤشراته الفرعية الثلاثة بشكل خاص نظراً لما ثبت من تأثير إيجابي لها على حجم الاستثمار الأجنبي الداخل إلى مصر، خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٢).

الكلمات المفتاحية:

مؤشر الحرية الاقتصادية، الاستثمار الأجنبي المباشر، العبء الضريبي، حرية تأسيس الشركات، حرية ممارسة العمل، نموذج VAR.

Abstract: -

The paper aims to study the relation between the Heritage Institute's Economic Freedom Index and foreign direct investment in Egypt during the period (2005-2022). The cointegration test was used according to the ARDL method, which resulted in the non-existence of a cointegration relationship (long-run relationship) between the Economic Freedom Index and foreign direct investment. Therefore, the short-run relationship between the two variables was tested using the VAR model and the Granger causality test. This resulted in there is a significant and direct relationship between the three sub-components of the Economic Freedom Index and foreign direct investment. This relationship took different directions. While the relationship was reciprocal (two-way) for the components of the Tax Burden (TB) and Labor Freedom (FH), In complete contrast, the Business Freedom (BF) component was unidirectional. This result was also confirmed by the impulse response function estimates for the FDI index, as the impact of shocks to the independent variables remained positive throughout each year of the study period.

In addition, the results of the variance component analysis for the econometric model showed that the three sub-components of the Economic Freedom Index (Tax Burden, Business Freedom, and Labor Freedom) explain approximately 36% of the variation in foreign direct investment (FDI) in Egypt. This supports the study's hypothesis, which suggests the presence of a "stable and significant relationship" between the Economic Freedom Index and foreign direct investment in Egypt.

Accordingly, the study recommended focusing on improving Egypt's performance in the Economic Freedom Index in general, and its three sub-components in particular, due to their proven positive impact on the volume of foreign direct investment flowing to Egypt during the period (2005-2022).

Keywords: -

Economic Freedom Index, Foreign Direct Investment (FDI), Tax Burden, Business Freedom, Labor Freedom, VAR Model.

مقدمة:-

يعتبر الاستثمار المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية سواء كان الاستثمار في رأس المال المادي أو البشري، لذا تسعى جميع الحكومات لتحفيز الاستثمار الأجنبي لدوره الفعال في النشاط الاقتصادي من خلال ما يحمله من قدرة على نقل التكنولوجيا والتقنية المتطورة إلى الدول المضيفة، وما يصاحب ذلك من إمكانيات لتدريب العمالة الوطنية وإكسابها مهارات الإنتاج والتسويق والإدارة المتقدمة مما يزيد من فرص التشغيل ورفع إنتاجية الأفراد والمؤسسات وآثاره الإيجابية على ميزان المدفوعات وبالتالي تحسين الأداء الاقتصادي. تُعول الدول النامية على الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تسعى مصر لتهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد انتهجت منذ مطلع السبعينيات من القرن الماضي إصدار مجموعة من القوانين تخاطب بها

احتياجات المستثمرين، حيث صدور قانون استثمار المال العربي والمناطق الحرة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١، مروراً بالعديد من القوانين الأخرى والتعديلات المتلاحقة وانتهاء بقانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧، ونتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة المصرية والسعي لجذب المزيد من الاستثمارات قامت بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الجديد رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧.

من جهة أخرى، يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية من قبل مؤسسة هيرتاج "Heritage Foundation" الذي تأسس في عام ١٩٧٣، شرعت مؤسسة هيرتاج وجريدة وول ستريت جورنال عام ١٩٩٥ بإصدار تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية العالمي، وغطى المؤشر ١٥٦ دولة من بينها ٢٠ دولة عربية، ويقاس مدى تدخل الحكومات في الأنشطة الاقتصادية من خلال أربع عوامل أساسية وهي (القواعد القانونية - حجم الحكومة - الكفاءة التنظيمية - انفتاح السوق) والتي تمثل أثني عشر متغير، يصنف معهد هيرتاج الدول من ١٠٠٪ - ٨٠٪ دول حرة اقتصادياً، من ٧٠٪ - ٧٩.٩٪ دول معظمها حر اقتصادياً، من ٦٠٪ - ٦٩.٩٪ دول شبه حرة اقتصادياً، من ٥٠٪ - ٥٩.٩٪ دول معظمها غير حر اقتصادياً، من ٠٪ - ٤٩.٩٪ دول غير حرة اقتصادياً. وعليه، تتناول الدراسة تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومكونات مؤشر الحرية الاقتصادية الصادر من معهد هيرتاج خلال الفترة من (١٩٩٥ - ٢٠١٨) في مصر.

١- مشكلة البحث:

تعتبر الأبحاث المتعلقة بالحرية الاقتصادية قليلة نسبياً، هذا بجانب اختلاف الآراء حول أثر الحرية الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر المتعلقة بالدراسات السابقة ومن هنا:

تتمثل مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

هل للحرية الاقتصادية دور فاعل في تشكيل مناخ جذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر؟

٢- هدف البحث:

يهدف البحث الى النقاط التالية:

- التعرف على الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر الحرية الاقتصادية.
- تتبع أثر مؤشر الحرية الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.

٣- أهمية البحث:

ترتكز أهمية البحث على متغيرات الحرية الاقتصادية وأثرها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي تكمن أهمية البحث في إيجاد محددات حديثة لجذب الاستثمار من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية الصادر من مؤسسة هيرتاج والذي يتضمن أربعة عوامل رئيسية وهي: القواعد القانونية، وحجم الحكومة، والكفاءة التنظيمية، وانفتاح السوق، لتحديد العلاقة بينها وبين الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.

٤- فرضيات البحث:

تسعي الدراسة إلى التحقق من فرضية رئيسية مفادها:-

أن مؤشر الحرية الاقتصادية يؤدي دوراً هاماً وإيجابياً علي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى مصر.

هذا الى جانب التحقق من الفرضية الفرعية المتمثلة في...

(١) وجود علاقة أحادية الاتجاه من مؤشر الحرية الاقتصادية الى الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر للفترة من ٢٠٠٥-٢٠٢٢.

(٢) وجود علاقة أحادية الاتجاه من الاستثمار الأجنبي المباشر الى مؤشر الحرية الاقتصادية في مصر للفترة من ٢٠٠٥-٢٠٢٢.

(٣) وجود علاقة تبادلية (ثنائية الاتجاه) من مؤشر الحرية الاقتصادية الى الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر للفترة من ٢٠٠٥-٢٠٢٢.

نطاق البحث:

تم اختيار مصر والتي تمثل محور البحث، كما يعتمد على تحليل بيانات السلاسل الزمنية في مصر خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠٢١)، وجاء اختيار عام ١٩٩٥ تزامناً مع إصدار مؤسسة هيرتاج تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية العالمي.

٥- منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج التحليلي لبيان الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر الحرية الاقتصادية، كما يعتمد البحث على استخدام الأسلوب الإحصائي لدراسة العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة.

٦- مصادر البيانات:

يتم الاعتماد على مجموعة من مصادر البيانات المختلفة ومنها منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) للحصول على البيانات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، اما بالنسبة لمؤشر الحرية الاقتصادية سوف يتم الاعتماد على معهد هيرتاج Heritage Foundation لأنها الجهة المختصة بقياس مؤشر الحرية الاقتصادية، هذا بجانب تقارير بعض المنظمات الدولية.

٧- الدراسات السابقة:

اختلفت الدراسات حول أثر مؤشر الحرية الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة وعلى النمو الاقتصادي من جهة اخرى، تناولت الدراسات القياسية بمختلف مناهجها هذا الجانب، فبالنسبة للنمو الاقتصادي هناك دراسة (حسن كريم حمزه، ٢٠١٧)^(١) لتحليل العلاقة بين مؤشر الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي لدول الإمارات ومصر والعراق، استنتجت الدراسة وجود علاقة إيجابية ومعنوية على النمو الاقتصادي بالإمارات وغير معنوية على النمو بمصر والعراق. اما أثر الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي بدولة بنجلاديش والتي اهتمت مؤخراً بمكونات مؤشر الحرية الاقتصادية خاصة الفساد والعمل والسياسة النقدية وضحت دراسة (Tauhidul

^١ حسن كريم حمزة (٢٠١٧)، تحليل العلاقة بين مؤشر الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي (دراسة في بلدان عربية مختارة)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة-كلية التجارة والاقتصاد، العراق، المجلد(١٤)، العدد (٣)، ص(٢١-٤٤).

(Islam Tanin, 2017)^(١) أن الحرية الاقتصادية تؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي في بنغلاديش، كما تعزز النمو الاقتصادي لدولة البوسنة والهرسك على الرغم من تأخرها في ترتيب مؤشر الحرية الاقتصادية (Zoran Borovic, 2014)^(٢). يعتبر الانفتاح الاقتصادي وحرية التجارة الصديقة للدولة إحدى العوامل الهامة والداعمة للنمو الاقتصادي للعديد من دول العالم كما أظهرته دراسة (Mohammed Hussain, 2016)^(٣) على مجموعة تتكون من ١٨٦ دولة باستخدام نموذج البانل داتا، كما أظهرت مجموعة بيانات أخرى تضم بيانات ٥٧ دولة للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٤ تأثيراً إيجابياً على مؤشر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

أما بالنسبة لآثار مؤشر الحرية الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر جاءت دراسة (جواد كاظم البكري، ٢٠١٤)^(٤) والتي تناولت الدراسة بالتحليل القياسي لدولتي البحرين وتونس والتي أظهرت أن هناك علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والاهتمام المحلي برفع مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية، كما تناولت دراسة (Fotini Economou, 2019)^(٥) تأثير العديد من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر التقليدية إلى جانب تأثير الحرية الاقتصادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل في اقتصادات أربعة دول من أوروبا الجنوبية (اليونان، إيطاليا، البرتغال، إسبانيا) أشارت النتائج إلى إيجابية تأثير حجم السوق وتكوين رأس المال الإجمالي، وكذلك التأثير السلبي لتكاليف وحدة العمل على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. تبين أن الحرية الاقتصادية لها تأثير إيجابي دائم على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. أما بالنسبة إلى تأثير مكونات الحرية الاقتصادية الفردية، وجد أن حماية حقوق الملكية، والنزاهة الحكومية، والحرية النقدية، والحرية المالية كلها تتمتع بقوة تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر.

اختلفت مواقف المدارس الاقتصادية تجاه الحرية الاقتصادية ودورها في الاقتصاد أظهرت دراسة (حميد عبيد، ٢٠١٤)^(٦) أن الكفاءة الاقتصادية قد تتحقق في اتباع آليات السوق في ظل واقع اقتصادي معين وعبر زيادة

¹ Tanin, Tauhidul Islam & Masih, Mansur (2017), Does economic freedom affect the growth rate? MPRA Journal, University Library of Munich–Germany, paper No (79446), p (1– 28).

² Zoran Borovic (2014), Does Economic Freedom Impact Economic Growth Decomposing the Effects for Bosnia and Herzegovina, ACTA ECONOMICA Journal, University of Banja Luka–Serbian, Vol (XII), No (21), p (9 –20).

³ Mohammed Ershad Hussain & Mahfuzul Haque (2016), Impact of Economic Freedom on the Growth Rate a Panel Data Analysis, MDPI economies journal, Basel–Switzerland, vol 4, no 5. p (1 –15).

^٤ جواد كاظم البكري (٢٠١٤)، أثر مؤشر الحرية الاقتصادية على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية-العراق، المجلد (٦) العدد (١)، ص (٤٦-٧٩).

⁵ Fotini Economou (2019), Economic freedom and asymmetric crisis effects on FDI inflows: The case of four South European economies, Elsevier Journal, Research in International Business and Finance, NO 49, p (114-126).

^٦ حميد عبيد، وآخرون (٢٠١٤)، إشكالية الحرية الاقتصادية والكفاءة في الفكر الاقتصادي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، جامعة بابل-العراق، المجلد (٨)، العدد (١)، ص (١٤٣-١٥٨).

التدخل الحكومي في واقع اقتصادي آخر وعليه يختلف أثر الحرية الاقتصادية على الكفاءة الاقتصادية للدول حسب الزمان والمكان.

٨- خطة البحث:

- المبحث الأول: ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المصري.
المبحث الثاني: قياس العلاقة بين الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر.
- تحديد النموذج المستخدم (الإطار النظري)
 - مصادر البيانات والقياس والتحليل (النموذج القياسي)

المبحث الأول

(١-١) ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر والحرية الاقتصادية في الاقتصاد المصري

١-١-١ نبذة تاريخية عن الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر:

سادت في مصر خلال النصف الثاني من الخمسينات والستينات من القرن الماضي سياسة الاقتصاد المركزي الموجه، حيث تحكمت الحكومة في أهم الأنشطة الاقتصادية مع تطبيقها لسياسة حماية الصناعات المحلية، وقد نتج عن ذلك تقليص دور القطاع الخاص وكذا تحجيم تدفقات رأس المال الأجنبي إلى داخل البلاد^(١)، تركزت أهم إجراءاتها في إصدار قانون الإصلاح الزراعي الذي انتفع به الفلاحون، وتأميم قناة السويس وبناء السد العالي بجانب التركيز على الصناعات المحلية خاصة صناعة المنسوجات والحديد والصلب والالومنيوم ومجمع الصناعات العسكرية^(٢)، استطاعت مصر في تلك الحقبة تحقيق معدلات نمو اقتصادي جيدة حيث بلغت ٧٪ عام ١٩٦٩.

بدء صانعي القرار السياسي والاقتصادي خلال تلك المرحلة نتيجة للأعباء والضغوط التي واجهت الاقتصاد المصري ان تنتهج سياسة الانفتاح الاقتصادي بتقليص الوزن النسبي للقطاع العام وتخلي الدولة تدريجيا عن وظيفتها التنموية اقتصاديا واجتماعيا وإطلاق العنان لقوى السوق، ولذلك بدأت الدولة بفتح باب الاستثمار الأجنبي عن طريق قانون استثمار المال العربي رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ ولكن لم يُفعل هذا القانون للتوجهات الاشتراكية للدولة وعدم استقرار النظام السياسي بسبب تأثير الصراع العربي الصهيوني حتى سنة ١٩٧٣، فكانت نقطة البداية الحقيقية صدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربي والاجنبي والذي تم تعديله بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧^(٣) والذي استهدف تشجيع تدفق رؤوس الأموال العربية والأجنبية الي مصر لدفع عجلة التنمية

^١ فاطمة مصطفى (٢٠١٠)، الأوضاع المجتمعية وأثرها على التعليم الأساسي في مصر، مجلة بحوث الشرق الأوسط (جامعة عين شمس)، المجلد (٤)، العدد (٣٩)، ص (٢٩٤).

^٢ محمد سعد، اسلام عبد السلام (٢٠٢٠)، دراسة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة (جامعة عين شمس)، المجلد (٥٠)، العدد (٢)، ص (٢٠٠).

^٣ محمد سعد، اسلام عبد السلام (٢٠٢٠)، المرجع نفسه، ص (٢٠٠).

الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، بالرغم من الحوافز والامتيازات التي قدمتها الحكومة إلا أن معظم الاستثمارات اتجهت على الأنشطة الخدمية والمصرفية وشركات استثمار الأموال. أما الجانب الصناعي فقد تركزت مشروعاته على الجانب الاستهلاكي، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من ١٠٤ مليون دولار أمريكي عام ١٩٧٧ إلى ١.٢ مليار دولار عام ١٩٧٩^(١).

شهدت الفترة من ١٩٧٩ – ١٩٩٠ تذبذب في تدفقات الاستثمار الأجنبي حيث بلغت ١.٢٢ مليار دولار عام ١٩٨٠ لتتخفص الي ٧٥٢ مليون دولار عام ١٩٨١ ثم الي ٢٩٣ مليون دولار عام ١٩٨٢ ويرجع السبب لقلق المستثمرين فيما يتعلق بالأوضاع السياسية في مصر تحديدا بعد اغتيال الرئيس السادات، وفي عام ١٩٨٩ بلغت تدفقات الاستثمار ١.٢٥ مليار دولار ويرجع الفضل في ذلك إلى صدور عدد من القوانين ومنها قانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والذي يؤكد علي عدم جواز تأمين المشروعات أو مصادراتها أو عدم الحجز على الأموال والاستيلاء عليها، وصدور قانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٨ في شأن استثمار رأس المال العربي والاجنبي والذي أضاف أن الهيئة العامة للاستثمار هي الجهة المختصة بالتعامل مع المستثمرين وذلك لتوحيد جهة التعامل والقضاء على تعدد الجهات التي يتعامل معها المستثمر، حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي الداخل عام ١٩٩٠ ما يقارب ٧٣٤ مليون دولار.

يلاحظ من الأرقام السابقة أن نسبة الاستثمارات الخاصة إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت أعلى من نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعكس نجاح سياسات تلك المرحلة بشكل أكبر في جذب رؤوس الأموال الوطنية مقارنة برأس المال العربي والأجنبي، وقد تركزت تلك الاستثمارات في قطاعات الصناعة والتعدين والنقل والمواصلات، ومع ذلك فقد جرى تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي على نحو يتسم بالسرعة غير المبني على أسس اقتصادية وتشريعية وتنظيمية ومؤسسية سليمة، إذ صاحب النمو الاقتصادي السريع الذي شهدته مصر خلال فترة الانفتاح العديد من الاختلالات الهيكلية الاجتماعية والاقتصادية.

أطلقت مصر عام ١٩٩١ برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي تحت رعاية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والذي كانت الخخصة إحدى ركائزها الأساسية لمواجهة الظروف الاقتصادية الملحة. كما أجبر الوضع المالي الصعب للحكومة على إعادة جدولة الدين العام مرتين سنة ١٩٨٧ و١٩٩١، بدأت الحكومة تتبنى سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تهدف إلى نقل مصر من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد السوق الحر^(٢)، حيث تم إجراء عمليات خصخصة لعدد كبير من الشركات الحكومية في مجالات مختلفة، بهدف زيادة الكفاءة وتحسين إدارته وتحرير سعر صرف العملة المصرية إلى نظام تعويم حر مما أدى إلى تحقيق توازن أكبر بين العرض

^٢ بيانات البنك الدولي، صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (ميزان المدفوعات - القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)

<https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=EG&view=chart>

^٢ كريم بدر (٢٠١٤)، مدونات البنك الدولي، على الموقع الإلكتروني

<https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/privatization-key-solving-egypt-s-economic-woes>

والطلب على العملة الأجنبية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، بجانب تحرير أسعار الفائدة وتعزيز المنافسة في قطاع البنوك وتعزيز الشفافية والإفصاح المالي، كما تم تبسيط الإجراءات المتعلقة بتأسيس الشركات الأجنبية وتوفير حوافز للمستثمرين الأجانب لزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر ادي ذلك الى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي والذي سجلت ١.٢، ١.١ مليار دولار خلال الأعوام ١٩٩٣، ١٩٩٤ على التوالي.

بالرغم من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر لمصر في فترة التسعينات إلا أنها كانت عند مستويات منخفضة بالقياس بالتدفقات إلى الدول النامية الأخرى، ويرجع سبب ذلك إلى ارتفاع معدل التضخم في بداية التسعينات، وحادث الاقصر الارهابي عام ١٩٩٧، بجانب أزمة دول شرق آسيا في ١٩٩٧/١٩٩٨^(١)، مما أضعف التأثير الايجابي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، هذا بجانب الآثار السلبية الناتجة عن برنامج الإصلاح الاقتصادي من ارتفاع معدلات البطالة والتضخم وتنامي عجز الميزان التجاري.

١-٢-١ تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

استمرت مصر في اصدار القوانين والتشريعات الخاصة والمتعلقة بالاستثمار لتهيئة المناخ الملائم له للاندماج والتأقلم مع متغيرات النظام العالمي، فهناك قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ باعتباره القانون الموحد للاستثمار في مصر، وتلا ذلك صدور عدد من القرارات المكملة والتي استهدفت بصورة أساسية إضافة أنشطة ومجالات إلى المجالات المتمتعة بضمانات وحوافز الاستثمار، ثم صدور قانون الاستثمار رقم ١٧ لسنة ٢٠١٥ الذي صدر قبل المؤتمر الاقتصادي المنعقد في شرم الشيخ والذي وجه له انتقادات بعد اعلان مسودته الأخير، ثم صدور قانون ٧٢ لسنة ٢٠١٧ والتي كانت ابرز ملامحه سهولة بدء النشاط، تفعيل نظام الشباك الواحد بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، حماية المستثمر وتعزيز القدرة التنافسية والقضاء علي الاحتكار، قواعد الحوكمة الرشيدة للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وتحديد أدوار وصلاحيات "المجلس الأعلى للاستثمار" الذي يتولى وضع سياسات واستراتيجيات الاستثمار وفقاً للأهداف الاجتماعية والاقتصادية لمصر^(٢). ان أهمية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر لا تقاس بحجم التدفقات ودورها في سد الفجوة بين الادخار والاستثمار وإنما في خلق أنظمة متطورة والنهوض بالقدرة البشرية وقدرتها على المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وتراكم رأس المال الثابت بجانب قدرتها على دعم الصادرات. يوضح الجدول السابق بعض مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.

^١ آيات صلاح (٢٠١٨)، دور قوانين الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع-القاهرة، المجلد (١٠٩)، العدد (٥٣٠)، ص (١٩٨).

^٢ آيات صلاح (٢٠١٨)، المرجع نفسه بولد.

جدول (١)

الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر الفترة (١٩٩٥ - ٢٠٢١)

الاستثمار الأجنبي نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)	الاستثمار الأجنبي نسبة من تكوين رأس المال الثابت (نسبة مئوية)	تدفقات الاستثمار الأجنبي بالمليون دولار امريكي	السنوات	الاستثمار الأجنبي نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)	الاستثمار الأجنبي نسبة من تكوين رأس المال الثابت (نسبة مئوية)	تدفقات الاستثمار الأجنبي بالمليون دولار امريكي	السنوات
٠.٢١-	١.٢٥-	٤٨٣-	٢٠١١	٠.٩١	٤.٧٢	٥٩٥	١٩٩٥
٢.١٨	١٤.٨٤	٦٠٣١	٢٠١٢	١.٢٩	٧.٥٧	١٢٣٥	٢٠٠٠
١.٥٧	١٢.١٠	٤٢٥٦	٢٠١٣	٠.٧٥	٤.٥٥	٦٤٦	٢٠٠٢
١.٥٣	١٢.٣١	٤٦١٢	٢٠١٤	٠.٣٢	١.٨٦	٢٣٧	٢٠٠٣
٢.١٨	١٥.٩٦	٦٩٢٥	٢٠١٥	٢.٧٢	١٧.٥٤	٢١٥٧	٢٠٠٤
٣.٠٠	١٩.٩٤	٨١٠٦	٢٠١٦	٥.٦٩	٣٣.٦٠	٥٣٧٥	٢٠٠٥
٣.٨٠	٢٤.٨٦	٧٤٠٨	٢٠١٧	٩.٣٢	٤٩.٨١	١٠٠٤٢	٢٠٠٦
٣.٢٦	١٩.٥٧	٨١٤١	٢٠١٨	٨.٧٦	٤٢.٩١	١١٥٧٨	٢٠٠٧
٢.٨٤	١٥.٧٨	٩٠١٠	٢٠١٩	٥.٧٦	٢٥.٨٥	٩٤٩٤	٢٠٠٨
١.٥٨	١١.٤٦	٥٨٥١	٢٠٢٠	٣.٥٧	١٨.٨٨	٦٧١١	٢٠٠٩
١.٢٦	١٠.٠٣	٥١٢٢	٢٠٢١	٢.٩٨	١٥.٤٩	٦٣٨٥	٢٠١٠

المصدر: بيانات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

ان أهمية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر لا تقاس بحجم التدفقات ودورها في سد الفجوة بين الادخار والاستثمار وإنما في خلق أنظمة متطورة والنهوض بالقدرة البشرية وقدرتها على المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وتراكم رأس المال الثابت بجانب قدرتها على دعم الصادرات. يوضح الجدول السابق بعض مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.

يشير الجدول (١) الى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل الى مصر من ٥٩٥ مليون دولار عام ١٩٩٥ ممثلة ٤.٧٢٪ من تكوين رأس المال الثابت، ٠.٩١٪ من الناتج المحلي الإجمالي الى ما يقرب من ١.٢٤ مليار دولار عام ٢٠٠٠ لتمثل ٧.٥٧٪ من تكوين رأس المال، ١.٢٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي ويعود هذا الارتفاع الى دور الإصلاح الاقتصادي في خفض عجز الموازنة ومعدلات التضخم واستقرار الأوضاع الاقتصادية بشكل عام.

انخفضت تدفقات الاستثمار الى ادني مستوي لها خلال الفترة لتصل الى ٢٣٧ مليون عام ٢٠٠٣ بنسبة ١.٨٦٪ من تكوين رأس المال الثابت و ٠.٣٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويعود الانخفاض لتبعات احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الامريكية وحرب الخليج الثالثة ٢٠ مارس ٢٠٠٣.

قامت الحكومة بإنشاء وزارة للاستثمار في ٢٠٠٤ لتعمل علي زيادة معدل الاستثمار وتعزيز التنسيق بين الوزارات والهيئات ذات العلاقة بمجال الاستثمارات وتحسين مناخ ممارسة أنشطة الأعمال والتي ساهمت في ارتفاع تدفقات الاستثمار الى اعلي مستوي لها خاصة الفترة ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ لتصل تدفقات الاستثمار الى ١٠.٠٤، ١١.٥٧ مليار دولار على التوالي بنسبة ٤٩.٨١٪، ٤٢.٩١٪ من تكوين رأس المال الثابت، نسبة ٩.٣٢٪، ٨.٧٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي ليعقب ذلك انخفاض تدريجي في تدفقات الاستثمار الأجنبي نتيجة لأزمة ٢٠٠٨ العالمية لتصل الى ٦.٣٨ مليار دولار عام ٢٠١٠.

يعتبر الاستقرار الأمني وتدفق الاستثمارات في أي بلد وجهان لعملة واحدة، فغياب الاستقرار الأمني يؤدي الى هروب الاستثمارات بشقيها الوطنية والأجنبية، مرت مصر بظروف عصيبة أدت الي انهيار الاقتصاد المصري خلال ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وأثره على تدفقات الاستثمار الأجنبي خلال تلك الفترة حيث انخفضت الى -٤٣٨ مليون دولار عام ٢٠١١، لتعاود الارتفاع تدريجياً خاصة بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ وعودة الاستقرار الأمني والاقتصادي لتبلغ ٤.٦ مليار دولار عام ٢٠١٤، وضعت الحكومة المصرية برنامج الإصلاح الاقتصادي في فبراير ٢٠١٦ والذي يوضح رؤية مصر ٢٠٣٠ تبعا لمنهجية صندوق النقد والبنك الدوليين لتحقيق التنمية المستدامة، ارتفعت تدفقات الاستثمار الى ٩ مليار دولار عام ٢٠١٩ بنسبة ١٥.٨٧٪ من تكوين رأس المال الثابت و ٢.٨٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وفي عام ٢٠٢٠، ٢٠٢١ انخفضت الاستثمارات الأجنبية بسبب ازمة كورونا العالمية حيث بلغت ٥.٨٥، ٥.٢١ مليار دولار على التوالي بنسبة ١١.٤٦٪، ١٠.٠٣٪ من تكوين رأس المال، ١.٥٨٪، ١.٢٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ان نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product – GDP) تعتبر مؤشراً هاماً لقدرة الدولة على جذب رؤوس الأموال من الخارج، يعزز الاستثمار الأجنبي في تكوين رأس المال الثابت القدرة التنافسية والنمو الاقتصادي، والتي قد تكون بمقدورها توفير التمويل والتكنولوجيا والمعرفة اللازمة لتحسين البنية التحتية وتطوير الصناعات الرئيسية والمشاريع الكبيرة كما يتطلب تشييد المنشآت وتطوير البنية التحتية توظيف العمالة المحلية والتقليل من معدلات البطالة.

ان الاستثمار الأجنبي المباشر لم يساهم بشكل فعال في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لتذبذب تدفقات الاستثمار خلال الفترة حيث ان اعلي نسبة مساهمة كانت عام ٢٠٠٦ لم تتجاوز ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

١-٢-١-١ التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

يوضح الجدول (٢) التوزيع القطاعي ونسبة مساهمة كل قطاع في إجمالي التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، نجد ان قطاع البترول له النصيب الأكبر من حيث قدرته على جذب الاستثمار دون القطاعات الأخرى والتي ساهمت بنسب ضئيلة جدا بخلاف قطاع الخدمات عامي ٢٠٢١، ٢٠٢٠، بجانب الزيادة في القطاع الصناعي خلال نفس الفترة.

جدول (٢)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر موزعة حسب القطاع خلال الفترة (٢٠٠٩ - ٢٠٢١) (نسبة مئوية)

السنوات	البتترول	صناعي	زراعي	انشائي	خدمي	غير موزع
٢٠١٠ - ٢٠٠٩	٦٨.٨	٤.١	٢.٤	٢.٨	١٧	٤.٩
٢٠١١ - ٢٠١٠	٧٣.٣	٨.٤	٠.٣	١.١	٦.٥	١٠.٤
٢٠١٢ - ٢٠١١	٦٠.٣	٦.٢	٠.٧	١.١	١٨.٧	١٣
٢٠١٣ - ٢٠١٢	٧٠.٧	٢.٥	١.٤	٠.٢	٧.٢	١٨
٢٠١٤ - ٢٠١٣	٧١.٧	٢	٠.٢	٢.٢	٤	١٩.٩
٢٠١٥ - ٢٠١٤	٥٨.٤	٢.٣	-	٦	١٠	٢٣.٣
٢٠١٦ - ٢٠١٥	٥٣.٣	٣.٤	-	١.٥	١٠.٤	٣١.٢
٢٠١٧ - ٢٠١٦	٦١.٣	٥.٨	٠.٢	٠.٩	٩.٤	٢٢.٤
٢٠١٨ - ٢٠١٧	٦٧.٣	١٠	٠.١	٤.٥	١١.٢	٦.٩
٢٠١٩ - ٢٠١٨	٦١.٩	٩.٩	٠.٣	٤.٢	٢٠.١	٣.٦
٢٠٢٠ - ٢٠١٩	٤٥.٩	١٢	٠.١	٥.٦	٢٩.٧	٦.٧
٢٠٢١ - ٢٠٢٠	٣٦.٨	١٦.٥	-	٣.٩	٣٥.٣	٧.٥
متوسط الفترة	٦٠.٨	٧	٠.٥	٢.٨	١٤.٩	١٣.٩

المصدر: تقرير البنك المركزي المصري، إصدارات مختلفة

ساهم قطاع البترول بنسبة ٦٠.٨٪ كمتوسط للفترة، أما القطاع الخدمي والذي ارتفعت نسبته ٢٩.٧٪، ٣٥.٣٪ عامي ٢٠٢٠، ٢٠٢١ على التوالي، نتيجة الزيادة في قطاع العقارات طبقاً لبرنامج الإصلاح الذي تبنته الحكومة المصرية، بلغ القطاع الخدمي كمتوسط للفترة ١٤.٩٪، أما القطاع الصناعي والذي ساهم بنسبة ٧٪ كمتوسط، أما القطاع الزراعي والذي بلغت نسبته ٠.٥٪، والقطاع الإنشائي بلغ ٢.٨٪.

إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر تعاني من اختلال هيكلي في توزيعها على قطاعات الدولة، إن تنوع الاستثمار الأجنبي بين قطاعات الدولة له أهمية كبيرة في تعزيز الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة، يمكن للدولة الاستفادة من فرص متعددة للنمو الاقتصادي وللقطاعات المختلفة أن تساهم بشكل متنوع في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص عمل في مختلف القطاعات، وبالتالي تعمل على تعزيز استقرار الاقتصاد العام، كما يؤدي التنوع نقل التكنولوجيا والابتكار من قطاع إلى آخر، مما يعزز القدرة التنافسية للشركات المحلية ويسهم في تحسين البنية التحتية والقدرات التكنولوجية.

إن اعتماد الدولة على قطاع واحد بشكل كبير للاستثمار الأجنبي المباشر فإنها تتعرض لمخاطر عديدة عندما يتأثر هذا القطاع بتقلبات السوق العالمية أو تغيرات الطلب العالمي، ومن خلال تنوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن تحقيق توازن أكبر وتقليل المخاطر المحتملة.

١-٢-٢-٢-٢ مصادر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

يوضح الجدول (٣) نصيب البلدان المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر

جدول (٣)

اهم البلدان المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر الى مصر للفترة (٢٠١٢ - ٢٠٢٢) (بالمليون دولار)

الدولة السنوات	الاتحاد الاوروبي	الدول العربية	الولايات المتحدة	دول اخري	المملكة المتحدة *	تدفقات للخارج
٢٠١٣ - ٢٠١٢	٥٦٢٤.٦	١٠٠٩.٧	٢١٨٢.٩	١٠٠٩.٧		٦٥٢٠.٣
٢٠١٤ - ٢٠١٣	٦٦١٠	٧٢٥.٤	٢٢٣٠.٣	٧٢٥.٤		٦٦٧٧.٦
٢٠١٥ - ٢٠١٤	٦٥٢٢.٥	١٢٤٠.٤	٢١١٥.٨	١٢٤٠.٤		٦١٦٦.٤
٢٠١٦ - ٢٠١٥	٧٨٧٦.٧	١٤٩١.٣	٨٨٣	١٤٩١.٣		٥٥٩٦.١
٢٠١٧ - ٢٠١٦	٨٧١٠.٥	١٠٢٢.٧	١٨٣٢.٩	١٠٢٢.٧		٥٤٣٣.٣
٢٠١٨ - ٢٠١٧	٧٩٥٢.٣	١٠٤٠.٩	٢٤٤.٤	١٠٤٠.٩		٥٤٤٣.٦
٢٠١٩ - ٢٠١٨	١٠٢٢٥.١	١٧٣٤.١	١٣٥٤.١	١٧٣٤.١		٨١٥٧.٢
٢٠٢٠ - ٢٠١٩	٨٩٦٤.٧	١٥٨٤.٥	١٤١٢.١	١٥٨٤.٥		٨٣٨٣.٦
٢٠٢١ - ٢٠٢٠	٥٠٨٤.٦	٢٣١٢.٣	١٦٥٢.٣	٢٣٢١.٣	١٧٧٠	٨٧٠٠.٦
٢٠٢٢ - ٢٠٢١	٦٧٣٧.١	٣٧١٢	١٥٣٠.٤	٣٧١٢	١٩٩٠.١	١٣٢٦٨.١
متوسط الفترة	٧٤٣٠.٤	١٥٨٧.٣	١٥٤٣.٨	١٥٨٨.٢	-	٧٤٣٤.٧

المصدر: تقرير البنك المركزي المصري، اصدارات مختلفة.

* غادرت المملكة المتحدة الاتحاد الأوروبي رسمياً في ٣١ يناير ٢٠٢٠.

الموقع: <https://www.cbe.org.eg/ar/economic-research/time-series>

جاء الاتحاد الأوروبي كأكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية بحوالي ٧.٤ مليار دولار كمتوسط للفترة وتعتبر إيطاليا أولى دول الاتحاد الأوروبي تصديراً للاستثمارات الأجنبية في مصر خلال الفترة ٢٠١٨ - ٢٠٢٢ بعد تراجع تدفقات استثمارات المملكة المتحدة خلال نفس الفترة بعدما كانت في المقدمة في السنوات السابقة، اما تدفقات الاستثمار للدول العربية والولايات المتحدة الامريكية والدول الأخرى بلغت متوسطات الاستثمار ما يقرب من ١.٥ مليار دولار.

١-١-٣ مؤشر الحرية الاقتصادية لمصر:

١-٣-١-١ ترتيب مصر العالمي:

صنفت مصر طبقاً لمؤشر الحرية الاقتصادية من الدول معظمها غير حر اقتصادياً نظراً لانخفاض درجة الحرية لأغلب متغيرات المؤشر وبالتالي جاء ترتيب مصر متأخراً بالرغم من اعتماد الحكومة على برامج الإصلاح والانفتاح الاقتصادي طبقاً لنهج صندوق النقد والبنك الدوليين الداعمين للفكر النيوليبرالي (الحرية الاقتصادية)

باعتبارها السبيل الوحيد للنمو الاقتصادي الجيد والتنمية المستدامة. يوضح الجدول (٤) درجة الحرية الاقتصادية وترتيب مصر خلال الفترة من ١٩٩٥ الى ٢٠٢٢.

جدول (٤)

درجة الحرية الاقتصادية لمصر وترتيبها العالمي خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠٢١) (نسبة مئوية)

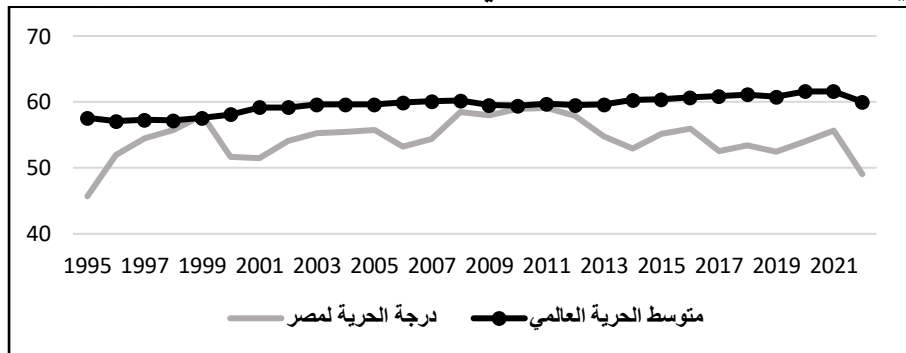
السنوات	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الدرجة	٤٥.٧	٥١.٧	٥٥.٨	٥٣.٢	٥٤.٤	٥٨.٥	٥٨	٥٩	٥٩.١	٥٧.٩
الترتيب	٩٥	١١٨	٩٧	١٢٢	١١٤	٨٥	٩٨	٩٤	٩٦	١٠٠
السنوات	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
الدرجة	٥٤.٨	٥٢.٩	٥٥.٢	٥٦	٥٢.٦	٥٣.٤	٥٢.٥	٥٤	٥٥.٧	٤٩.١
الترتيب	١٢٥	١٣٥	١٢٤	١٢٥	١٤٣	١٣٩	١٤٤	١٤٢	١٣١	١٥٢

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مؤشر الحرية الاقتصادية إصدارات مختلفة

يلاحظ من الجدول تذبذب ترتيب مصر العالمي خلال الفترة الا ان تصنيف الدولة معظمها غير حر اقتصاديا حيث تتراوح درجات المؤشر من ٥٠٪ الى ٥٩.٩٪، ان أعلي ترتيب حصلت عليه مصر عام ٢٠٠٨ حيث احتلت المركز ٥٨ عالمياً، اما اعلي درجة كانت عام ٢٠١١ حيث بلغت ٥٩.١٪، وبالنظر الى عام ٢٠٢٢ والذي انخفضت فيه درجة الحرية الاقتصادية لمصر الى ٤٩.١٪ لينخفض تصنيفها الى الدول الغير حرة اقتصادياً وترتيبها الى ١٥٢ على المستوي العالمي ويعتبر أسوء ترتيب لمصر منذ عام ١٩٩٥ ويمكن توضيح سبب انخفاض درجة الحرية الاقتصادية من خلال عرض بيانات درجة الحرية الاقتصادية للمتغيرات الاقتصادية للدولة.

شكل رقم (١)

درجات الحرية الاقتصادية لمصر والمتوسط العالمي خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠٢٢) (نسبة مئوية)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مؤشر الحرية الاقتصادية الصادر من مؤسسة هيرتاج إصدارات لسنوات مختلفة

ان درجات الحرية الاقتصادية لمصر مقارنة مع متوسط الحرية الاقتصادية العالمي كما يوضحها الشكل (١)، لم تتجاوز درجات الحرية الاقتصادية لمصر المتوسط العالمي بخلاف عام ١٩٩٩ والتي تساوت درجة الحرية مع المتوسط العالمي حيث بلغت ٥٧.٦٪، وأيضا أعوام ٢٠١٠، ٢٠١١ حيث سجلت ٥٩٪، ٥٩.١٪ على التوالي،

ويعود ارتفاع درجة الحرية لمصر خلال تلك الأعوام لارتفاع بعض متغيرات الحرية الاقتصادية خاصة الأعباء الضريبية وحرية التجارة والانفاق الحكومي والحرية النقدية.

١-١-٣-٢ القواعد القانونية في مصر:

يوضح الجدول التالي (٥) نسب العامل الأول من عوامل مؤشر الحرية الاقتصادية المتمثل في القواعد القانونية من خلال نسب كلا من حقوق الملكية والفاعلية القضائية ومؤشر الفساد.

جدول رقم (٥)

العامل الأول لمؤشر الحرية القواعد القانونية لمصر خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠٢٢) (نسبة مئوية)

٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٠	١٩٩٥	البيان
٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٥٠	٥٠	٥٠	٣٠	حقوق الملكية
غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	الفاعلية القضائية
٣١	٢٨	٢٨	٢٩	٣٣	٣٤	٣٢	٣٣	٢٩	٣٠	نزاهة الحكومة
٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	البيان
٣٩	٥١.٢	٤٨.٥	٣٧	٣٢.٧	٣٥.٤	٢٠	٢٠	٣٥	٣٥	حقوق الملكية
٢٢.١	٥٤	٥١.٢	٤٨.٣	٥٢.٥	٥٦.٣	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	الفاعلية القضائية
٢٨.٧	٣٧	٣٤	٢٩.٢	٣٢.٢	٣٢.٧	٣٧	٣٢	٢٨.٦	٢٩	نزاهة الحكومة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مؤشر الحرية الاقتصادية الصادر من مؤسسة هيرتاج إصدارات لسنوات مختلفة

١-١-٣-١-٢ حقوق الملكية:

يعتمد مؤشر الحرية الاقتصادية في تقييمه للعامل الأول (القواعد القانونية) على مجموعة من قوائم الاستقصاء بجانب تقارير المنظمات العالمية المتعلقة بهذا الجانب، اهتمت الحكومة المصرية بحقوق الملكية الفكرية عن طريق قانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ والذي ألغى كافة القوانين السابقة والمتعلقة ببراءات الاختراع والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية، هذا بجانب توقيع مصر للعديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهذا الشأن، الا ان القانون يواجه مجموعة من التحديات مثل تعدد الجهات التي تعمل على تنفيذ القانون وعدم وجود هيئة واحدة مستقلة مسئولة عن حماية الملكية، كما ان الناشر يتعرض للعديد من المخاطر التزوير والقرصنة خاصة بعد الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية^(١).

بالنظر الى حقوق الملكية المادية المتعلقة بملكية الأراضي والعقارات نجد تعدد القوانين والإجراءات الخاصة بالتملك والتصرف فيها فعلي سبيل المثال قانون الأراضي رقم ١١ لسنة ١٩٩٨، قانون العقارات المصري رقم ١١٣ لسنة ١٩٩٦، قانون العقود المصري رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤، قانون التنظيم العمراني رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨، قانون الشهر العقاري رقم ١٥ لسنة ١٩٧٧، قانون الإسكان والمرافق رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨، قانون الاستثمار العقاري رقم ١٧ لسنة ٢٠١٥، قانون الأملاك الخاصة رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٣، قانون التقسيم والمصالحة في

^١ نورهان موسى (٢٠٢٢)، ابعاد حماية حقوق الملكية الفكرية في مصر، الموقع الالكتروني.

الأراضي الزراعية رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨١، قانون التجمعات السكانية الجديدة رقم ١٤ لسنة ١٩٨٣ وغيرها من القوانين المتعلقة بالأراضي والعقارات.

اختلفت درجات وتصنيف حقوق الملكية طبقاً للجدول (٥)، حيث صنفت بأن (معظمها غير حر اقتصادياً) خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٦ حيث بلغت درجة الحرية ٥٠٪، وأيضاً عام ٢٠٢١ بلغت ٥١.٢٪، وبخلاف ذلك تم تصنيف حقوق الملكية بأنها (غير حر اقتصادياً)، بالرجوع الى تقارير المؤشر في هذا الجانب يري ان قوانين ملكية العقارات معقدة ومن الصعب اثبات سندات الملكية العقارية وحقوق الملكية الفكرية غير محمية بشكل فعال^(١)، اما متوسط درجة الحرية لحقوق الملكية والتي بلغت ٤١.٢٪ تعتبر (غير حر اقتصادياً) كمتوسط خلال الفترة.

١-١-٣-٢ الفاعلية القضائية:

لم يصدر معهد هيرتاج قيم مؤشر الحرية الاقتصادية للفاعلية القضائية خلال الفترات السابقة حتى عام ٢٠١٦، وبالنظر للجدول السابق عام ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠٢٠، ٢٠٢١ بلغت حرية الفاعلية القضائية نسبة اعلي من ٥٠٪ وصنفت بأنها (معظمها غير حر اقتصادياً)، وفي عام ٢٠١٩ بلغت النسبة ٤٨.٣٪ وعام ٢٠٢٢ بلغت الفاعلية القضائية ادني مستوي لها بنسبة ٢٢.١٪ وصنفت بأنها (غير حر اقتصادياً)، اما تقرير مؤشر الحرية لسنة ٢٠٢٢ للوقوف على سبب انخفاض حرية الفاعلية القضائية أشار الى التأخر في انفاذ القضاء وارتفاع تكلفته على الرغم من تمتعها بثقة عالية من المجتمع^(٢).

وبالنظر الى مؤشر حقوق الملكية الدولية الصادر من معهد حقوق الملكية التابع لمؤسسة أمريكان للإصلاح الضريبي ((INTERNATIONAL PROPERTY RIGHTS INDEX (IPRI)^(٣)) والذي يقيس ١٢٩ دولة من خلال ١٠ متغيرات منها استقلال القضاء والاستقرار السياسي تسجيل الملكية وحماية براءة الاختراع وحقوق الملكية، وكما جاء بتقرير ٢٠٢١ بلغت درجة (IPRI) ٥.٤ من مجموع ١٠، وتأخرت مصر في الترتيب محققة المركز ٦٤ على المستوي العالمي.

١-١-٣-٣ نزاهة الحكومة (مؤشر الفساد):

تعاني مصر من ارتفاع درجة الفساد طبقاً لما هو وارد بتقارير مؤشر الحرية الاقتصادية لمصر ومنظمة الشفافية الدولية، يوضح الجدول السابق درجة الحرية لمتغير نزاهة الحكومة والتي صنفت بأنها (غير حر اقتصادياً)، كما تعتبر ٢٠١٦ اعلى درجة حرية حصلت عليها مصر بلغت ٣٧٪، واقل درجة حرية بلغت ٢٨٪ عامي ٢٠١٠، ٢٠١١، اما متوسط الفترة لم يزيد عن ٢٣.٧٪، وكما أشار تقرير عام ٢٠٢٢ ان الفساد منتشر على كافة مستويات الحكومة.))

^١ مؤسسة هيرتاج، تقارير مؤشر الحرية الاقتصادية، إصدارات لسنوات مختلفة.

<https://www.heritage.org/index/>.

^٢ مؤسسة هيرتاج، تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية (٢٠٢٢)، ص (١٧٩).

^٣ INTERNATIONAL PROPERTY RIGHTS INDEX (IPRI), Report (2021), p (20,21).

<https://internationalpropertyrightsindex.org/>

جدول رقم (٦)

مؤشر مدركات الفساد لمصر

البيان	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢١
الترتيب العالمي	٩٨	٨٨	١١٧	١١٧
النسبة	%٣١	%٣٦	%٣٣	%٣٣

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مؤشر الفساد (منظمة الشفافية الدولية)

ملحوظة: يصنف المؤشر الدول من (0 – 100%) حيث 0=الأكثر فساداً، 100%=الأكثر نزاهة

اما تقرير منظمة الشفافية الدولية والذي يصنف ١٨٠ دولة لمؤشر الفساد، كما يشير الجدول (٦). تواجدت مصر في المركز ٩٨ على مستوي الترتيب العالمي بنسبة ٣١٪، لتتقدم في التصنيف العالمي الى المركز ٨٨ بنسبة ٣٦٪، اما عام ٢٠٢٠، ٢٠٢١ انخفض ترتيب مصر الي ادني مستوي لها خلال الفترة حيث المركز ١١٧ بنسبة ٣٣٪.

١-٣-١-٣ حجم الحكومة في مصر:

يوضح الجدول (٧) نسب العامل الثاني من عوامل مؤشر الحرية الاقتصادية المتمثل في (العبء الضريبي – الانفاق الحكومي – الصحة المالية).

جدول (٧)

العامل الثاني لمؤشر الحرية حجم الحكومة لمصر خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠٢٢) (نسبة مئوية)

البيان	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
العبء الضريبي	٤٦	٦٥.٣	٦٦.١	٦٤.٧	٩٠.٤	٩٠.٨	٨٩.٥	٨٩.٧	٨٩.٦	٨٩.٧
الانفاق الحكومي	٥٣.٧	٥٤.٤	٧٨.٦	٧٢.١	٧٢.٨	٧٣	٦٦.١	٧٣.٤	٦٥.٣	٦٤.١
الصحة المالية	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح
البيان	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
العبء الضريبي	٨٥.٦	٨٥.٦	٨٥.٨	٨٥.٦	٨٦.١	٨٤.٢	٨٥.٢	٨٦.١	٨٦.٩	٨٧.١
الانفاق الحكومي	٦٩.٤	٦٩.٦	٦٨	٦٥.٩	٦٣	٦٥.١	٦٨.١	٦٩.٩	٧٣.١	٧٥.٧
الصحة المالية	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٤.٦	١.٢	٠	٢.٨	٦	٣.٧

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مؤشر الحرية الاقتصادية الصادر من مؤسسة هيرتاج إصدارات لسنوات مختلفة

١-٣-١-٣-١ العبء الضريبي:

ان أهم سمات النظام الضريبي في مصر انخفاض معدل العبء الضريبي واعتماد حصيلة الضرائب على الضرائب غير المباشرة لأنها اقل تشوها بالنسبة للنشاط الاقتصادي مقارنة بالضرائب المباشرة على الدخل والارباح، وبالتالي الاعتماد بصفة عامة على الضريبة العامة على المبيعات، تطور هيكل النظام الضريبي في

مصر مع تطور دور الدولة وزيادة وظائفها، والذي نلاحظ أنه قد حدث تحول مهم خلال السنوات الخمس الماضية من الضرائب المباشرة نحو الضرائب غير المباشرة. وقد ساهم تطبيق نظام الضريبة على القيمة المضافة وفقاً للقانون رقم ٦٧ لعام ٢٠١٦، ليحل محل نظام الضريبة العامة على المبيعات والذي كان خاضعاً للقانون رقم ١١ لعام ١٩٩١، اهتم نظام الضريبة على القيمة المضافة بتوسيع الوعاء الضريبي من خال تضمين جميع السلع والخدمات المحلية والمستوردة، إلا ما يُستثنى منها بحكم القانون مصر^(١).

جدول (٨)

متغيرات حجم الحكومة طبقاً لمؤشر الحرية الاقتصادية (نسبة مئوية)

٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	البيان
٢٢.٥	٢٢.٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	أعلى معدل ضريبة على الدخل %
٢٢.٥	٢٢.٥	٢٣	٢٣	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	أعلى معدل ضريبة على الشركات
١٦.٧	١٧.١	١٥.٢	١٨	١٨.٢	١١.٩	١٣.٩	١٢.٩	١٣.٨	١٣.٩	عبء الضريبة نسبة من الناتج المحلي الإجمالي
٢٨.٥	٢٩.٩	٣١.٧	٣٢.٦	٣٤.١	٣٣.٤	٣٣.٧	٣٢.٧	٣١.٨	٣٢	الانفاق الحكومي نسبة من الناتج المحلي
٩٠.٢	٨٣.٨	٩٢.٦	١٠٣.٣	٩٧.١	٨٧.٧	٩٠.٥	٨٩.٢	٨٠.٢	٧٦.٤	الدين العام نسبة من الناتج المحلي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير مؤشر الحرية الاقتصادية الصادر من مؤسسة هيرتاج إصدارات لسنوات مختلفة يعتبر العبء الضريبي إحدى أهم المتغيرات التي تصنف بالحرية الكاملة خاصة الفترة ٢٠٠٧-٢٠٢٢ كما بالجدول (٧) والتي تميزت بارتفاع نسبة العبء الضريبي، بلغت اعلي نسبة ٩٠.٨% خلال عام ٢٠٠٨، وقل نسبة ٤٦% عام ١٩٩٥، تمثل الأعباء الضريبية على الافراد والشركات نسبة ٢٥% لتتخفف الى نسبة ٢٢.٥% وفي المقابل بلغت نسبة العبء الضريبي من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط خلال الفترة نسبة ١٥.٦%.

١-١-٣-٢ الانفاق الحكومي:

يحدد مؤشر الحرية الاقتصادية درجة حرية الانفاق الحكومي بناءً على نسبة الانفاق الى الناتج المحلي الإجمالي، فانخفاض نسبة الانفاق الى الناتج المحلي تؤدي الى ارتفاع درجة الحرية الاقتصادية والعكس، يمثل الانفاق الحكومي إحدى المتغيرات التي تتميز بدرجة حرية مرتفعة كما بالجدول (٧) نتيجة لاتجاه الحكومة المصرية

^١ اسراء عادل (٢٠٢١)، السياسة الضريبية في مصر بين اعتبارات الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - مجلس الوزراء، العدد (٦)، ص (١٧).

لتطبيق شروط صندوق النقد الدولي والتي كانت احدي متطلباته خفض عجز الموازنة العامة للدولة من خلال تقليص الانفاق الحكومي، بلغت درجة الحرية ٧٥.٧٪ في عام ٢٠٢٢ وصنفت (معظمها حر اقتصادياً) وهي اعلي درجة حرية خلال الفترة مع انخفاض الانفاق الحكومي نسبة من الناتج المحلي الإجمالي في نفس العام حيث بلغ ٢٨.٥٪ كما بالجدول (٨).

يجب ان يتميز الانفاق العام بالكفاءة والفاعلية، حيث ان الكفاءة تعبر عن العلاقة بين المدخلات والمخرجات وبالتالي الكفاءة تقاس بقسمة المخرجات على المدخلات فالزيادة في المخرجات تزيد من معدلات الكفاءة، اما الفاعلية يحدد العلاقة بين الأهداف المحددة والاهداف المحققة^١، وفي احدي الدراسات الهامة لقياس كفاءة الانفاق العام في مصر (ايمان أحمد، ٢٠٢١)^٢، استهدفت تحديد الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي بين عامي ١٩٧٥ و٢٠١٩ توصلت الدراسة الى ان حجم الانفاق الأمثل يتراوح بين ٣٠.٤٧٪ و ٣٢.٦٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما استهدفت الدراسة قياس كفاءة الانفاق الحكومي في مصر بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠١٨ وتوصلت الدراسة الى تراجع مستويات كفاءة الانفاق العام بالرغم من زيادة الانفاق الحكومي.

١-١-٣-٣-٣ الصحة المالية:

يعتبر الدين العام احدي مصادر التمويل الهامة التي تلجأ الدول اليها لتمويل الأعباء العامة لعدم كفاية الإيرادات العامة لتغطية تلك الأعباء، وبالتالي فقد تتفاقم ازمة الديون على الدول خاصة النامية منها للعديد من الأسباب ومنها^(٣):

- ١- إن سوء إدارة الدين العام تُعتبر من اهم الأسباب التي تؤدي الى تفاقم الدين، والتي تتمثل في عدم وجود جهاز مسئول عن عملية الاقتراض والاشراف عليها.
- ٢- اختلال الميزان التجاري للدولة وتعتبر إحدى العوامل الأساسية لتفاقم الدين العام، نتيجة ارتفاع حجم واردات الدولة من السلع الصناعية والغير صناعية عن صادراتها مما يشكل ضغط على النقد الأجنبي ومن ثم اللجوء للاستدانة.
- ٣- اعتماد الدول النامية على استيراد السلع الاستهلاكية والرأسمالية ذات الأسعار المرتفعة مقابل القيام بتصدير مواردها الطبيعية.

¹ Kenneth Chomitz et al. (2005), Spatial dynamics of labor markets in Brazil, Policy research working paper, world bank.

^٢ ايمان احمد (٢٠٢١)، تقييم كفاءة الانفاق العام في مصر، المجلة الدولية للتنمية - كلية التجارة جامعة عين شمس، المجلد (١٠)، العدد (١)، ص (٥٣).

^٣ منال جابر (٢٠٢٠)، أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر، مجلة كلية السياسة والاقتصاد - جامعة سوهاج، العدد (٨)، المجلد (٩)، ص (٨٢ - ٨٦).

٤- وجود اختلالات حادة بين حجم الموارد المتاحة والاحتياجات الفعلية (اختلال بين الإنتاج والاستهلاك).
٥- الفساد المالي والإداري والذي نجم عن التهرب الضريبي والرشوة والتربح غير المشروع، بجانب تهريب الأموال الأجنبية إلى الخارج لأصحاب النفوذ والسلطة.

٦- وجود مشاكل تتعلق بالسياسة الاقتصادية كالتضخم وتدهور أسعار الصرف مما يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات، وضعف القدرة التنافسية لصادرات الدولة، ويضغط على سعر الصرف ثم تتدهور قيمته أمام العملات الأخرى.

٧- زيادة الإنفاق العسكري خاصة بعد استقلال الدولة، أو من خلال الظروف السياسية الغير مستقرة المحيطة بالدولة والتي تهدد حدودها السياسية.

٨- الازمات العالمية والتي تؤثر على كافة الاقتصاديات العالمية للدول وتأثيرها أقوى على الدول النامية.

تتامي الدين العام في مصر سواء الدين المحلي أو الدين الخارجي، بالنسبة للدين الخارجي والذي ارتفع بشكل مضطرب من عام ٢٠١٦ نتيجة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والمزيد من الاقتراض، ارتفع الدين الخارجي في مصر بنهاية العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ ليبينغ ١٣٧.٨٦ مليار دولار، بزيادة قدرها ١١.٦٪ مقارنة بالعام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠، الذي سجل خلاله الدين الخارجي ١٢٣.٥ مليار دولار، والجدير بالذكر أن جائحة كورونا أثرت سلباً على أداء جميع القطاعات الاقتصادية مما أدى إلى اتساع فجوة التمويل وزيادة طلبات الاقتراض المقدمة بشكل استثنائي لدعم الميزانية، كما ارتفعت نسبة الدين الخارجي الي الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى ٣٤.٢٪ في يونيو ٢٠٢١ مقارنة بـ ٣٣.٩٪ في يونيو ٢٠٢٠ ولكن لا تزال ضمن الحدود الآمنة (أقل من ٤٠٪)، لكن من الضروري أن نكون أكثر تحفظاً مع الاقتراض الخارجي، مع أخذ في الاعتبار أن الدين الجديد يجب أن يكون طويل الأجل^(١). كما بالشكل (٢).

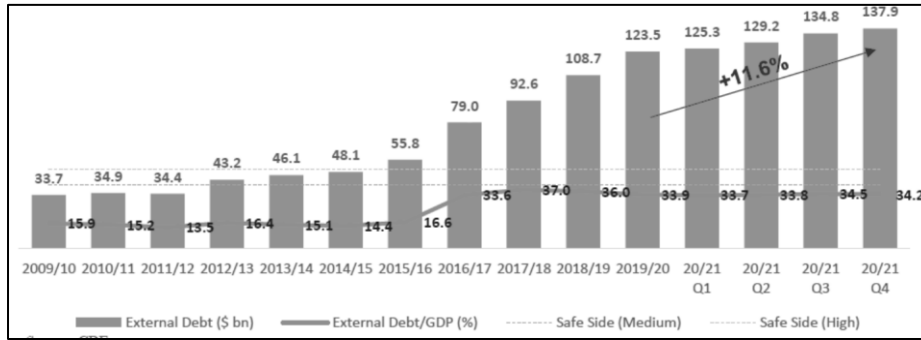
بلغ رصيد الدين المحلي نحو ٤٧٤٢,١ مليار جنيهاً في نهاية يونيو ٢٠٢٠ مقابل نحو ٤٢٨٢,١ مليار جنيهاً في نهاية يونيو ٢٠١٩ مسجلاً زيادة قدرها ٤٦ مليار جنية بمعدل ١٠,٧٪ خلال السنة المالية ٢٠١٩ / ٢٠٢٠. وارتفعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٧٧,١٪ في نهاية يونيو ٢٠٢٠ مقابل ٧٦,٥ في نهاية يونيو ٢٠١٩.^(٢)

^١ وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تقرير ٢٠٢٠ / ٢٠٢١، ص (٦١).

^٢ البنك المركزي المصري (٢٠٢٠ / ٢٠٢١)، المجلة الاقتصادية، المجلد (٦٢)، العدد (٣)، ص (٤٦).

شكل (٢)

تطور حجم الدين الخارجي في مصر الفترة (٢٠٠٩ – ٢٠٢١) (بالمليار دولار امريكي)



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تقرير ٢٠٢٠ / ٢٠٢١

بلغت الصحة المالية لمصر ادني مستوياتها الجدول (٧) وصنفت خلال الأعوام من ٢٠١٧ الى ٢٠٢٢ بأنها غير حرة اقتصادياً، اما عام ٢٠١٩ والتي لم تحصل مصر على أي نسبة حرية للصحة المالية لارتفاع نسبة حجم الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي الى ١٠.٣٪ خلال نفس العام في ظل عجز الموازنة العامة للدولة نسبة من الناتج المحلي الاجمالي مسجلا ٩.٧٪، ٨.٢٪، ٧.٢٪، ٦.٣٪ خلال الفترة ٢٠١٨ – ٢٠٢١ على التوالي.

١-٣-٤ الكفاءة التنظيمية في مصر:

يوضح الجدول التالي (٩) نسب العامل الثالث من عوامل مؤشر الحرية الاقتصادية المتمثل في حرية ممارسة الاعمال حرية العمل والحرية النقدية.

جدول (٩)

العامل الثالث لمؤشر الحرية الكفاءة التنظيمية لمصر الفترة (١٩٩٥ – ٢٠٢٠) (نسبة مئوية)

البيان	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
حرية تأسيس الاعمال	٥٥	٥٥	٥٥	٣٩.٨	٤٠.٩	٦٠.٢	٦٤.٧	٦٥	٦٤.٥	٦٣.٨
حرية العمل	غير متاح	غير متاح	٥٩.٧	٦٢.١	٦٢.١	٦٢.٢	٦١.٣	٥٥.٦	٥٣.٦	٥٣.٧
الحرية النقدية	٧٢	٧٦.٨	٧٧.٦	٧٣.٦	٦٦.٨	٦٩.٩	٦٥.٩	٦٤.٢	٦٠.٨	٦٢.٣
البيان	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
حرية تأسيس الاعمال	٦٣.٣	٦٢.٧	٦٥.٤	٦٨.٣	٦٦.٨	٧١.٥	٦٥.٩	٦٢	٦٢.٧	٥٤.١
حرية العمل	٤٣.٣	٤٥.٧	٥٣.٦	٥١.٤	٥١.٣	٥١.٥	٥١.٦	٥١.٥	٥١.٤	٣٢.٩
الحرية النقدية	٥٨.٤	٦٠.٥	٦٧.٤	٦٥.٨	٦٩.٦	٦٩.٦	٦٢.٣	٦١.٣	٦٤.٣	٧٠.٩

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مؤشر الحرية الاقتصادية الصادر من مؤسسة هيرتاج إصدارات لسنوات مختلفة

١-٣-٤-١ حرية تأسيس الاعمال:

منذ اتجاه مصر لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلية عام ١٩٩١ اتجهت الحكومة لتحسين البيئة الاستثمارية على المستوي المحلي والأجنبي، يوضح الجدول (٩) درجة حرية تأسيس الاعمال في مصر والذي بلغت ٥٧.٨٪

كمتوسط خلال الفترة من ١٩٩٥ الى ٢٠١٧ وصنفت على انها متوسطة الحرية الاقتصادية، وفي عام ٢٠١٨ بلغت حرية ممارسة الاعمال ٧١.٥٪ وتمثل اعلى نسبة خلال الفترة وارتفع تصنيف مصر لمعظمها حر اقتصادي، تزامناً مع اصدار قانون الشركات المساهمة والتوصية بالأسهم رقم ٤ لسنة ٢٠١٨ لتحسين الاعمال والقضاء على البيروقراطية.

تحدثت مجموعة البنك الدولي في تقريرها الصادر بعنوان ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٩ إن مصر نفذت خمسة إصلاحات للإجراءات المنظمة لأنشطة الأعمال في العام المنصرم بهدف المساعدة في خلق الوظائف، واجتذاب الاستثمار، وزيادة تنافسية الاقتصاد^(١)، ويعد هذا أكبر عدد من الإصلاحات التي تنفذ في مصر في عام واحد خلال السنوات العشر الماضية، وثاني أكبر عدد من الإصلاحات ينفذه أحد بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هذا العام. وفي هذا العام أيضاً، كانت مصر صاحبة أكبر عدد من الإصلاحات بالمقارنة بالبلدان العربية الأخرى، ومن أبرز ملامح الإصلاحات، انه تم تيسير بدء النشاط التجاري عن طريق إلغاء شرط الحصول على شهادة بنكية، وإنشاء نظام الشباك الواحد لإتمام الإجراءات، وخفض الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري من ١٦ يوماً إلى ١١ يوماً. كما سهلت مصر الحصول على الائتمان عن طريق تقوية حقوق المقرضين والمقرضين فيما يتعلق بالضمانات، وتدعيم حماية حقوق الأقلية من المساهمين عن طريق إلزام الشركات بزيادة الشفافية. أجريت تحسينات أيضاً في مجال دفع الضرائب عن طريق توسيع نطاق نظام الرد النقدي لضريبة القيمة المضافة ليشمل الصناعات التحويلية في حالة الاستثمار الرأسمالي، وسهلت مصر تسوية حالات الإعسار بتطبيق آلية إعادة تنظيم الشركات المعسرة والتي تتيح للمدينين بدء إجراءات إعادة التنظيم، وتمنح الدائنين مشاركة أكبر في الإجراءات. انخفضت درجة الحرية لتيسير ممارسة الأعمال خلال الفترة من ٢٠١٩ الى ٢٠٢٢ لانخفاض بعض متغيرات أنشطة الاعمال خاصة تسجيل الملكية وتصاريح البناء ومدة الحصول على الكهرباء.

جدول (١٠)

تقرير تيسير ممارسة أنشطة الأعمال في مصر الفترة (٢٠١٥ - ٢٠١٩) (نسبة مئوية)

السنة	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
الترتيب العالمي	١١٢	١٣١	١٢٢	١٢٨	١٢٠
نسب المؤشر	٥٩.٥٤	٥٤.٤٣	٥٦.٦٤	٥٦.٢٢	٥٨.٥٦

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر من البنك الدولي

^١ سامية مصدق (٢٠١٨)، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال: مصر تنفذ أكبر عدد من الإصلاحات لمناخ الأعمال منذ عشرة أعوام، مقالة منشورة بالموقع الرسمي للبنك الدولي.

[https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2018/10/30/egypt-carries-out-most-business-climate-reforms-in-a-decade.](https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2018/10/30/egypt-carries-out-most-business-climate-reforms-in-a-decade)

١-١-٣-٤-٢ حرية العمل:

تبنت الحكومة قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦، لكن لوائح التوظيف ليست مرنة بما يكفي لتعزيز فرص العمل ونمو الإنتاجية. تعتبر القيود المفروضة على ساعات العمل مرنة نسبياً، لكن انتاجية العامل غير المرتبطة بالراتب، وارتفاع من معدلات البطالة ادي الى زيادة العمل في القطاعات الغير رسمية^١، تعتبر حرية العمل غير جيدة بوجه عام.

صنفت حرية العمل بانها متوسطة الحرية الاقتصادية خلال الفترة ٢٠٠٦ الى ٢٠٠٩، وانخفض التصنيف عام ٢٠٢٢ الى غير حرة اقتصادياً حيث سجلت النسبة ٣٢.٩٪، وطبقاً لما هو وارد بتقرير عام ٢٠٢٢ لمؤشر الحرية الاقتصادية ان القطاع الحكومي لديه أكبر عدد من العاملين على المستوى العالمي بالرغم من ارتفاع معدلات البطالة والتضخم في الدولة^٢.

١-١-٣-٤-٣ الحرية النقدية:

يعتبر التضخم من أكبر التحديات الاقتصادية التي تواجه الحكومة المصرية، يعتمد تنفيذ السياسة النقدية على الهدف الاقتصادي المرغوب فيه وظروف الاقتصاد المحلي والعالمى. البنوك المركزية تلعب دوراً حاسماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تنفيذ السياسة النقدية المناسبة من خلال مجموعة من الأدوات سعر الفائدة وسياسة السيولة وسياسة سعر الصرف من خلال تثبيت سعر العملات الأجنبية لتحقيق استقرار العملة والتحكم في التضخم. شهدت الفترة من عام ١٩٩٩ الى عام ٢٠٠٣ أفضل معدلات للتضخم وأفضل تصنيف للحرية النقدية في مؤشر الحرية الاقتصادية طبقاً للجدول (٩)، حيث سجلت درجة الحرية النقدية ٨٠.١٪ عام ٢٠٠٣ وصنفت بانها حرة بالكامل كما سجلت معدلات التضخم ٣.٠٧٪ عام ١٩٩٩ و٢.٧٪ عام ٢٠٠٢ وهي النسب المقبولة عالمياً، كما يمكن تصنيف الحرية النقدية بانها متوسطة الحرية الاقتصادية حيث سجلت ٦٩.٢٪ كمتوسط خلال الفترة.

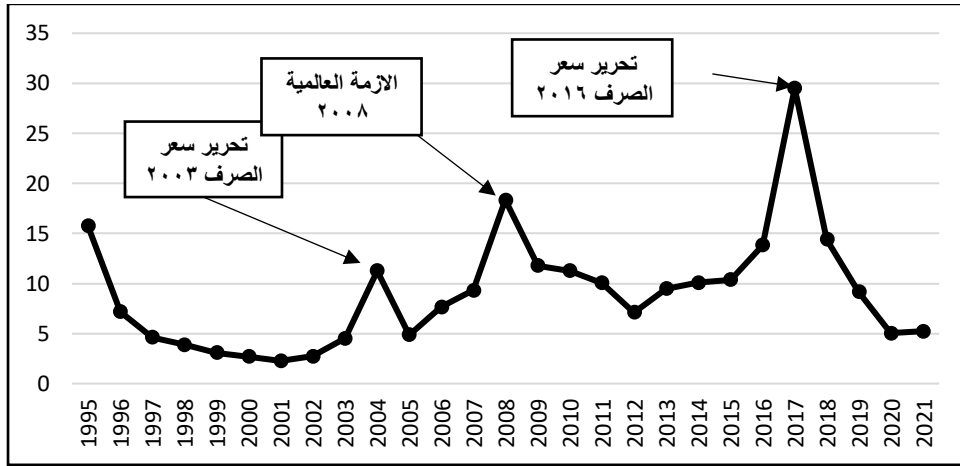
^١ مؤسسة هيرتاج، تقارير مؤشر الحرية الاقتصادية، إصدارات لسنوات مختلفة.

<https://www.heritage.org/index/>.

^٢ مؤسسة هيرتاج، تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية عام ٢٠٢٢، ص (١٧٩).

شكل (٣)

معدل التضخم في مصر خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠٢١) (نسبة مئوية)



المصدر: بيانات البنك الدولي (أسعار المستهلكين % سنوية)

بالنظر الى الشكل (٣) والذي يوضح ثلاثة ارتفاعات في معدل التضخم عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠٠٨ وعام ٢٠١٧ يمثل عام ٢٠٠٣ تأثير الاقتصاد المصري من عجز ميزان المدفوعات وزيادة الديون مع تآكل الاحتياطي النقدي، لتقرر الحكومة تحرير سعر الصرف مما ادي الى ارتفاع معدل التضخم من ٤.٥% عام ٢٠٠٣ الى ١١.٢٧% عام ٢٠٠٤ ومع زيادة التدفقات الأجنبية وارتفاع احتياط النقد الأجنبي انخفض المعدل ليسجل ٤.٨% عام ٢٠٠٥ ، ونتيجة للالزمة العالمية عام ٢٠٠٨ ادي ذلك الى ارتفاع معدل التضخم ليسجل ١٨.٣%، وفي عام ٢٠١٧ ارتفعت معدلات التضخم لتصل الى معدل غير مسبق حيث سجل ٢٩.٥% بعد قرار الحكومة المصرية بتحرير سعر الصرف للجنه المصري مقابل العملات الأجنبية نتيجة تراجع الاحتياطي النقدي، اما عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ سياسات البنك المركزي في خفض معدلات التضخم الى مستوى لم تشهده الدولة منذ عام ٢٠٠٥ ليسجل ٥% و ٥.٢% على التوالي مع زيادة التدفقات الاجنبية طبقا لبيانات البنك الدولي، ولكن تلك النسب لا تعبر عن الواقع حيث ما زالت الأسعار معدلاتها مرتفعة، ونتيجة لتحرير سعر الصرف ادي الى ارتفاع في درجة الحرية النقدية حيث بلغت ٧٠.٩% لتصنف معظمها حر اقتصاديًا.

١-٣-٥ انفتاح الأسواق في مصر:

يوضح الجدول التالي (١١) نسب العامل الرابع والأخير من عوامل مؤشر الحرية الاقتصادية المتمثل في حرية الاستثمار وحرية التجارة والحرية المالية

جدول رقم (١١)

العامل الرابع انفتاح الأسواق في مصر خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠٢٠) (نسبة مئوية)

البيان	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
حرية الاستثمار	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٦٥	٦٥
حرية التجارة	٢٥	٥٥	٥٨.٢	٥٧.٦	٥٧.٢	٦٦	٦٣.٤	٧٤	٧٤	٧٤

٤٠	٥٠	٥٠	٥٠	٤٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٥٠	الحرية المالية
٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	البيان
٦٥	٦٥	٦٠	٦٠	٦٠	٥٥	٥٥	٥٠	٤٥	٥٠	حرية الاستثمار
٦٠.٢	٦٧	٧٠.٢	٧١.٨	٧٠.٩	٧٠.٢	٧٠.٦	٧٠	٧١.٤	٧٣.٨	حرية التجارة
٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	الحرية المالية

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات معهد هيرتاج

١-١-٣-٥-١ حرية الاستثمار:

بالنظر لحرية الاستثمار في مصر والذي يوضحه جدول (١١) بلغت نسبتها ٥٠٪ خلال الفترة من ١٩٩٥ الى ٢٠١٠ وكما جاء بتقارير الحرية الاقتصادية ان الحكومة المصرية اجازت للأجانب امتلاك المشروعات بنسبة ١٠٠٪ ولكن الدولة تفضل دخول الاجانب في المشروعات المشتركة مع وجود قيود لتملك العقارات والأراضي الزراعية، الاستثمار في مصر مقيد في بعض القطاعات بالرغم من وجود مجموعة من الإصلاحات لكن مازال عبء البيروقراطية والشفافية تمثل عائق امام الاستثمار، وكما أشار تقرير ٢٠١٠ انه لا توجد قيود على الاحتفاظ بحسابات الصرف الأجنبي والمدفوعات والتحويلات وعلى إعادة رأس المال.

ارتفعت نسبة حرية الاستثمار الى ٦٥٪ مع زيادة الشفافية التنظيمية، لتعاود الانخفاض خلال عام ٢٠١٣ الى ٢٠١٧ مع تخوف المستثمرين من الأوضاع الغير مستقرة في مصر جراء الثورة، هذا بجانب زيادة النشاط الحكومي في الشركات المملوكة للدولة، ومع تبسيط الإجراءات الخاصة بالاستثمار وتوحيدها ارتفعت نسبة الحرية الاستثمارية خلال الفترة من ٢٠١٨ الى ٢٠٢٢ من ٦٠٪ الى ٦٥٪، وصنفت بانها متوسطة الحرية الاقتصادية.

١-١-٣-٥-٢ حرية التجارة:

منذ نشأة الاتفاقات العالمية للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT) في عام ١٩٤٧ حددت معها نظامًا تجاريًا يهدف إلى تخفيف أو إلغاء القيود الجمركية لتحرر التجارة بين البلدان، وهو الاتجاه الذي دعم بعد تحول الدول من النظام الاشتراكي الى نظام السوق كالاتحاد السوفيتي، وفي عام ١٩٩٥ أسست منظمة التجارة العالمية (WTO) مما ادي الى زيادة تحرر التجارة بشكل أكبر^(١)، مما شكل مجموعة من الضغوط على الدول النامية خاصة التي تعاني من اختلال هيكل في الميزان التجاري.

يعاني الاقتصاد المصري من عجز متنامي في صافي الميزان التجاري نتيجة لزيادة الواردات بشكل مستمر، كانت الجمارك تتحمل عبء مسؤولية تنفيذ مختلف السياسات الإدارية والحكومية والاقتصادية على الحدود نيابة عن السلطات الحكومية المختلفة ولم تستطع إدارات الجمارك في مصر مواكبة العولمة المتزايدة التي حولت مسؤولية إدارة الجمارك من منظومة الضرائب وحماية الحدود إلى مسؤولية زيادة التدفقات التجارية والإيرادات الحكومية،

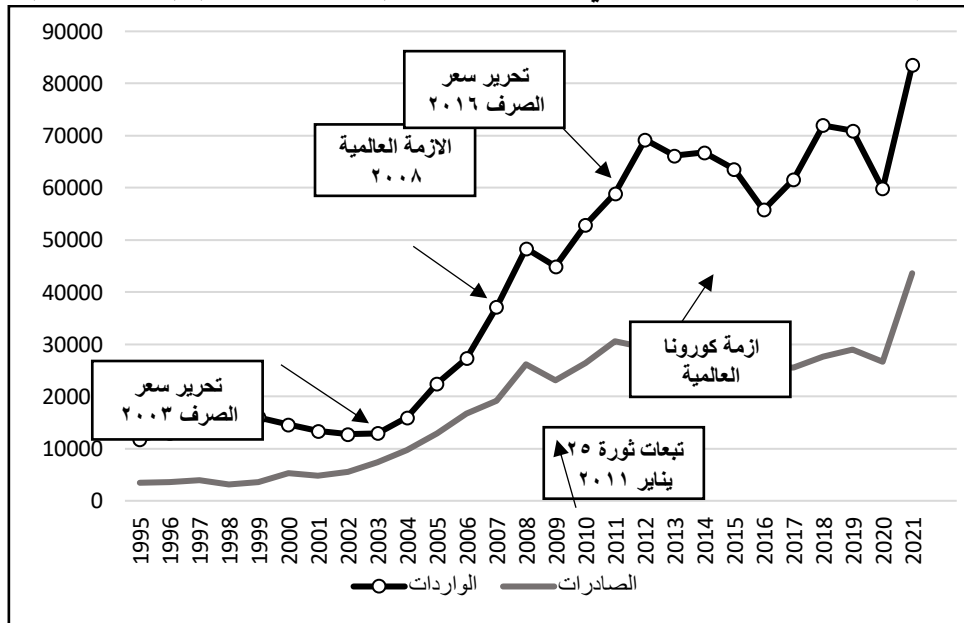
^١ عبد الله رمضان (٢٠١٦)، قياس وتحليل مدى فاعلية السياسة الجمركية في تخفيف العجز التجاري في مصر، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية - جامعة الإسكندرية، المجلد (١)، العدد (١)، ص (٢٣٩).

وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وحماية الصناعات المحلية، والأهم هو السيطرة على العجز التجاري للدولة وميزان المدفوعات بجانب حماية قوانين الملكية الفكرية الثقافية في البلاد^(١) بالرغم كثرة التعديلات التي تمت علي التعريفات الجمركية.

يرجع تاريخ التعريفة الجمركية في مصر إلى القرار الجمهوري رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٨٠، ثم في ضوء التطورات الاقتصادية المتلاحقة أصبحت هذه التعريفة لا تتواءم الأحداث الاقتصادية المتلاحقة ومتطلبات التنمية الاقتصادية، ولهذا جاءت هذه التعديلات من خلال صدور القرار الجمهوري رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ بإصدار تعريف جمركية جديدة، ومع الانضمام لمنظمة التجارة العالمية فقد فرضت على مصر الاستمرار في ادخال المزيد من التعديلات على التعريفة الجمركية فتم اصدار قانون رقم ٣٠٠ لسنة ٢٠٠٤،^(٢) يمكن القول ان هذه الفترة اتسمت بالتحديث والتطوير خاصة في مجال معدلات التعريفة كما اتسمت بتحرر التجارة، ومع زيادة العجز في الميزان التجاري خاصة السلعي تغيرت فئات التعريفة الجمركية لبعض السلع طبقاً للقرار رقم ١٨٤ لسنة ٢٠١٣ تابعة القرار رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٦ انبثقت منهم مجموعة اخري من القرارات وعلى الرغم ان القرارات الاخيرة خفضت بعض السلع الا ان مضمونها يعتبر زيادة في الضرائب الجمركية.

شكل رقم (٤)

حجم الصادرات والواردات السلعية في مصر خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠٢١) (بالمليون دولار)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات منظمة التجارة العالمية (WTO)

¹ Doaa Naser (2022), THE EFFECT OF CUSTOMS REFORM ON TRADE BALANCE IN EGYPT,

Published master's thesis, Economics Department, Faculty of Commerce, Zagazig University, P

(81).

^٢ عبدا لله رمضان (٢٠١٦)، المرجع السابق بولد، ص (٢٤٦).

يوضح الشكل (٤) حجم الصادرات والواردات في مصر والذي يبين الزيادة المستمرة في حجم الواردات مقارنة بحجم الصادرات خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠٢١)، أما الشكل (٥) يوضح عجز الميزان الخارجي السلبي خلال نفس الفترة مع ملاحظة الزيادة في العجز نتيجة لعدم قدرة الصادرات على مواجهة الزيادة المستمرة للواردات.

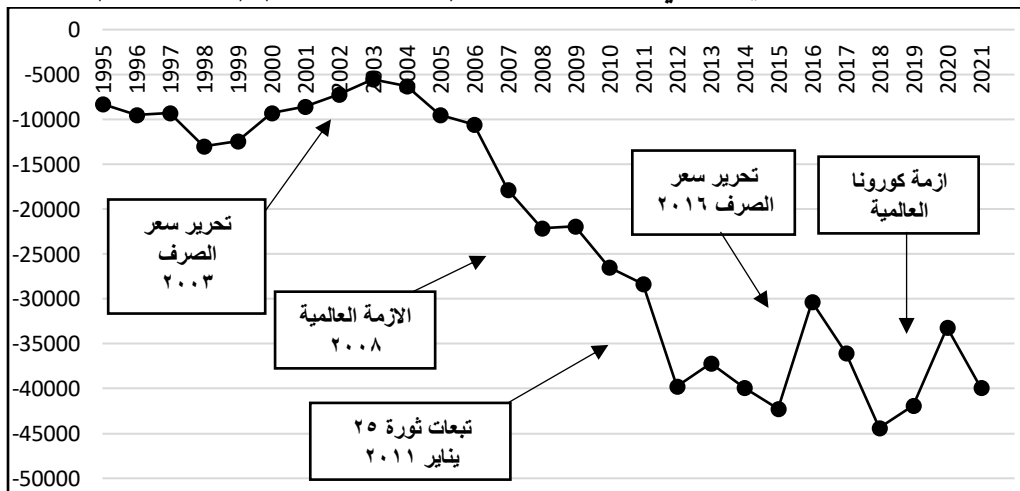
بلغ متوسط حجم الصادرات والواردات السلعية المصرية خلال الفترة ١٩٩٥ الى ٢٠٠٢ ما يقرب من ٤.٢ مليار دولار نظير ١٣.٩ مليار دولار بقيمة عجز في الميزان التجاري ٩.٧ مليار دولار كمتوسط للفترة والذي يمثل حصاد خطة الإصلاح التي بدأت ١٩٩١.

بدأت مصر في خطة الإصلاح الثانية عام ٢٠٠٣ والتي ركزت على القطاع المصرفي بتحرير سعر الصرف بشكل جزئي والذي نتج عنه ارتفاع في حجم الصادرات حيث سجلت ٧.٤ مليار دولار مع انخفاض في حجم الواردات لتصل الى ١٢.٩ مليار دولار بقيمة عجز بلغ ٥.٥ مليار دولار وهي اقل عجز تم رصدته خلال الفترة.

ان تحرير سعر الصرف طبقاً للنظرية الاقتصادية يؤدي الى ارتفاع حجم الصادرات مقابل انخفاض في حجم الواردات نتيجة لانخفاض سعر الصرف المحلي مقابل سعر الصرف الأجنبي مما له أثر إيجابي على الميزان التجاري، ولكن يعتمد الاقتصاد المصري علي استيراد معظم السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج من الخارج مؤدياً الى ارتفاع تكاليف الإنتاج وارتفاع أسعار السلع المنتجة محلياً لغرض التصدير وبالتالي انخفاض الاقبال على الصادرات ومنها الى ارتفاع مستوى الأسعار وزيادة معدل التضخم وفي النهاية تدهور الميزان التجاري السلبي. ان تحرير سعر الصرف أثر بنتيجة سلبية على عجز الميزان التجاري المصري بجانب الضغوط التي مارستها منظمة التجارة العالمية على الحكومة المصرية لمزيد من تحرير التجارة فتم اصدار القرار رقم ٣٠٠ لسنة ٢٠٠٤ بتعديل التعريفات الجمركية، شكلت هذه العوامل ارتفاع في عجز الميزان التجاري ليصل الى ٢٢.١ مليار دولار عام ٢٠٠٨ بحجم صادرات ٢٦.٢ مليار وحجم واردات ٤٨.٤ مليار دولار، ونتيجة للالزمة العالمية عام ٢٠٠٨ مع انخفاض حجم التجارة العالمية انخفض عجز الى ٢١.٨ مليار دولار، ومع ثورة ٢٠١١ وتبعاتها تنامي عجز الميزان التجاري ليصل الى ٤٢.٢ مليار دولار عام ٢٠١٥.

شكل رقم (٥)

عجز الميزان التجاري السلبي لمصر خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠٢١) (بالمليون دولار)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

بدأت خطة الإصلاح الثالثة عام ٢٠١٦ برعاية صندوق النقد الدولي ومن أبرز ملامحه تحرير سعر الصرف بشكل كامل، ادي ذلك الى انخفاض حجم الواردات ٥٥.٨ مليار دولار مقابل ارتفاع في حجم الصادرات ٢٥.٥ مليار دولار ومن ثم انخفاض عجز الميزان التجاري بشكل مؤقت حيث بلغ ٣٠.٣ مليار دولار، ليعاود التأثير السلبي لتحرير سعر الصرف مره اخري على الميزان التجاري ليصل العجز الى اعلي قيمة له خلال الفترة حيث بلغ ٤٤ مليار دولار عام ٢٠١٨، ومع اتخاذ بعض القرارات الخاصة بتعديل التعريفات الجمركية للحد من عجز الميزان التجاري وأزمة كورونا العالمية انخفض العجز عام ٢٠٢٠ الي ٣٣.٢ مليار دولار ليعاود الارتفاع مره اخري بعد انخفاض حده الازمة العالمية ليصل العجز الي ٣٩.٨ مليار دولار عام ٢٠٢١. تبلغ متوسط التعريفات الجمركية بنسبة ١٢.٤٪ ومصر لديها ١٢٦ إجراء غير جمركي مما ادي الى انخفاض درجة حرية التجارة كما ورد بتقرير ٢٠٢٢ لمؤشر الحرية الاقتصادية، وبالنظر جدول (١١) نجد ارتفاع مطرد نتيجة لاتجاه الحكومة نحو تحرير التجارة ليصل الى ٧٤٪ عام ٢٠١٠ لتصنف بان معظمها حر اقتصادياً، ومع اتجاه الحكومة لرفع التعريفات الجمركية للحد من آثار عجز الميزان التجاري انخفضت نسبة حرية التجارة لتسجل ٦٠.٢٪ عام ٢٠٢٢ وتصنف بانها متوسطة الحرية الاقتصادية.

١-١-٣-٥ الحرية المالية:

ارتفعت درجة الحرية المالية من عام ٢٠٠٠ بنسبة ٣٠٪ الى ٥٠٪ عام ٢٠٠٩، وذكر في تقرير ٢٠٠٩ مع خطة اصلاح الحكومة المصرية للقطاع المالي ولكنه لم يتم تطويره بشكل كامل بالرغم من عمله بشكل جيد نسبياً، تبذل الحكومة جهود لتجريد ملكية الدولة للبنوك العامة وزيادة مشاركة القطاع الخاص في القطاع المالي. انخفض تدخل الحكومة بشكل مباشر تدريجياً وما زالت تسيطر بطريقة غير مباشرة على المجاميع النقدية من خلال مجموعة من التدابير كإصدارات السندات، كما سمحت للملكية الكاملة للقطاع الخاص والأجانب في البنوك، واتجاه الحكومة المصرية الى بيع اغلبية حصتها في بنك الإسكندرية وبنك القاهرة والتي تمثل أحد أكبر البنوك العامة.

توقف برنامج اصلاح القطاع المصرفي تزامناً مع ثورة ٢٠١١ لتتخفف نسبة الحرية المالية الى ٤٠٪ حتى عام ٢٠١٧، ومع خطة الإصلاح الاقتصادي ارتفعت درجة الحرية المالية لتصل الي ٥٠٪ ليرتفع معه التصنيف من ضئيلة الحرية الى معظمها غير حره.

المبحث الثاني

(٢-١) العلاقة بين مؤشر الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

اعتمدت الدراسة القياسية على قياس العلاقة التوازنية طويلة الاجل وقصيرة الاجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومتغيرات مؤشر الحرية الاقتصادية في الاقتصاد المصري من خلال الخطوات التالية:

- استخدام منهجية الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (Autoregressive Distributed Lag Model, (ARDL)) لقياس العلاقة طويلة وقصيرة الاجل بين متغيرات النموذج، المستخدمة خلال الفترة من ١٩٩٥ – ٢٠٢٢.
- نظراً للتوجهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية تم استخدام طرق تحليل التكامل المشترك، ونموذج الانحدار الذاتي VAR، إضافة إلى منهجية السببية لـ جرانجر Granger، لتحليل العلاقة بين المتغيرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر لإيجاد مدى تأثير كل متغير فرعي على حده، لذا تم تحديد الفترة من ٢٠٠٥ – ٢٠٢٢ لإدخال متغير حرية العمل داخل متغيرات النموذج.

١-٢-١ منهجية البحث (نموذج ARDL):

١-١-٢-١ منهجية البحث (الأساليب القياسية المستخدمة):

لقياس العلاقة طويلة وقصيرة الاجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر الحرية الاقتصادية تم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (Autoregressive Distributed Lag Model, (ARDL) بعد ما طورها (Pesaran 2001) حيث تم دمج نماذج الانحدار الذاتي مع نماذج فترات الابطاء الموزعة في نموذج واحد لاختبار التكامل المشترك طبقاً للسلسلة الزمنية السنوية خلال الفترة من (١٩٩٥ – ٢٠٢٢) عن طريق الخطوات التالية:

- المرحلة الأولى: اختبار سكون السلاسل الزمنية عن طريق استخدام اختبارات جذر الوحدة واختبار الارتباط الذاتي بين المتغيرات.
- المرحلة الثانية: اختبار الحدود (Bounds Test) لتحديد علاقة التكامل المشترك.
- المرحلة الثالثة: فترات الابطاء الموزعة ونموذج التكامل المشترك ARDL.
- المرحلة الرابعة: العلاقة طويلة وقصيرة الاجل بين المتغيرات.
- المرحلة الخامسة: تقدير النموذج.

١-٢-١-٢ صياغة وتوصيف النموذج القياسي:

توصيف المتغيرات:

تم اختيار الصيغة اللوغاريتمية بعد اجراء اختبار أكثر من نموذج سواء النموذج الشبة لوغاريتمي او اللوغاريتمية او النموذج العادي.

$$LFDI = \beta_0 + \beta_1 LPR + \beta_2 LGI + \beta_3 LTB + \beta_4 LGS + \beta_5 LBF + \beta_6 LMF + \beta_7 LTF + \beta_8 LIF + \beta_9 LFF + U_t$$

أ- المتغيرات المستقلة: وتشمل المؤشرات المستخدمة في قياس الحرية الاقتصادية:

حيث ان:

MF = الحرية النقدية	PR = حقوق الملكية
TF = حرية التجارة	GI = نزاهة الحكومة
IF = حرية الاستثمار	TB = العبأ الضريبي
FF = الحرية المالية.	GS = الانفاق الحكومي
	BF = حرية تأسيس الاعمال

ب - المتغيرات التابعة: وتشمل المؤشرات المستخدمة في قياس الاستثمار الأجنبي:
FDI = تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل.

تم استبعاد متغير الفاعلية القضائية TB ومتغير حرية ممارسة العمل FH نتيجة لعدم توافر البيانات بشكل كامل خلال الفترة.

١-٢-٣ تقدير النموذج وعرض النتائج:

أ- اختبار جذر الوحدة:

يتضح من الجدول التالي ان كافة المتغيرات مستقرة بعد اخذ الفرق الأول، وبالتالي جميع المتغيرات مستقرة عند المستوي الاول (1) I.

جدول (١٢)

اختبار جذر الوحدة طبقاً لمنهجية ديكي فولر المطور

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)											
Null Hypothesis: the variable has a unit root											
At Level											
		LFDI	LPR	LGI	LTB	LGS	LBF	LMF	LTF	LIF	LFF
With Constant	t-Statistic	-1.5898	-1.8403	-3.4235	-2.6949	-4.4727	-2.0101	-1.3459	-3.7610	-0.7817	-2.1015
	Prob.	0.4722	0.3537	0.0193	0.0884	0.0017	0.2809	0.5925	0.0089	0.8063	0.2456
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.7205	-2.2650	-3.5046	-2.5384	-4.3692	-3.3992	-1.8660	-2.8728	-4.3278	-2.0900
	Prob.	0.7104	0.4368	0.0598	0.3087	0.0101	0.0742	0.6429	0.1866	0.0111	0.5271
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.5004	0.3691	0.1118	1.4414	0.0635	0.1796	-0.4521	1.2184	0.8991	-0.1356
	Prob.	0.8162	0.7837	0.7094	0.9589	0.6926	0.7302	0.5092	0.9384	0.8957	0.6273
At First Difference											
		d(LFDI)	d(LPR)	d(LGI)	d(LTB)	d(LGS)	d(LBF)	d(LMF)	d(LTF)	d(LIF)	d(LFF)
With Constant	t-Statistic	-4.6010	-5.5265	-6.0424	-5.9299	-6.0274	-5.0895	-4.6025	-4.6962	-5.9213	-4.5145
	Prob.	0.0016	0.0001	0.0000	0.0001	0.0001	0.0004	0.0013	0.0010	0.0001	0.0016
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.5552	-5.4777	-6.1390	-5.9737	-5.8035	-4.9693	-4.5138	-5.9237	-5.9822	-4.4918
	Prob.	0.0079	0.0008	0.0002	0.0003	0.0006	0.0029	0.0074	0.0003	0.0003	0.0077
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.5625	-5.6672	-6.1652	-5.7355	-6.2006	-5.1739	-4.6885	-4.3549	-5.8774	-4.6116
	Prob.	0.0001	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0001	0.0000	0.0001

Notes:
a: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 13

ب- اختبار الارتباط الذاتي بين البيانات:

يتضح من الجدول التالي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات

جدول (١٣)

اختبار الارتباط الذاتي لمتغيرات النموذج الداخلة

	LFDI	LPR	LGI	LTB	LGS	LBF	LMF	LTF	LIF	LFF
LFDI	1.000000	-0.414633	-0.240478	0.785960	0.267038	0.232889	-0.577485	0.678481	0.359226	0.011047
LPR	-0.414633	1.000000	0.204123	-0.406566	0.199892	-0.480727	0.484303	-0.292358	0.022251	-0.062980
LGI	-0.240478	0.204123	1.000000	-0.263066	0.017078	-0.140519	0.077790	-0.437610	0.078547	-0.057788
LTB	0.785960	-0.406566	-0.263066	1.000000	0.209599	0.470372	-0.603529	0.860650	0.399008	-0.045933
LGS	0.267038	0.199892	0.017078	0.209599	1.000000	-0.140167	-0.067114	0.375915	-0.058370	0.086415
LBF	0.232889	-0.480727	-0.140519	0.470372	-0.140167	1.000000	-0.448855	0.422240	0.421103	0.398287
LMF	-0.577485	0.484303	0.077790	-0.603529	-0.067114	-0.448855	1.000000	-0.393757	-0.362908	-0.442634
LTF	0.678481	-0.292358	-0.437610	0.860650	0.375915	0.422240	-0.393757	1.000000	0.346185	-0.137074
LIF	0.359226	0.022251	0.078547	0.399008	-0.058370	0.421103	-0.362908	0.346185	1.000000	0.237101
LFF	0.011047	-0.062980	-0.057788	-0.045933	0.086415	0.398287	-0.442634	-0.137074	0.237101	1.000000

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 13

ج: اختبار الحدود لتحديد علاقة التكامل المشترك:

يشير اختبار الحدود (Bounds Test) لعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في الأجل الطويل

حيث ان قيمة F-statistic تبلغ ١.٠٧ وهي أقل من الحدود الدنيا لقيمة F المحسوبة عند مستوى معنوية ٥٪،

ولذا نرفض الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك ونقبل فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات الداخلة في النموذج.

جدول (١٤)

اختبار الحدود Bounds Test

١-٢-٢-١ نموذج VAR للعلاقة قصيرة الأجل بين مؤشر الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر: توصلنا مما سبق ومن خلال إجراء اختبار التكامل المشترك وفق منهجية ARDL إلى أنه: "ليس هناك علاقة تكامل مشترك (علاقة طويلة الأجل) بين مؤشر الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المصري"، وعليه فمن غير الممكن تصميم نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة بين المتغيرين. ندرس هنا العلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرين من خلال تقدير نموذج VAR.

Bounds Test

Null hypothesis: No levels relationship
Number of cointegrating variables: 9
Trend type: Rest. constant (Case 2)
Sample size: 24

Test Statistic	Value
F-statistic	1.071256

Bounds Critical Values

Sample Size	10%		5%		1%	
	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
30	-1.000	-1.000	-1.000	-1.000	-1.000	-1.000
Asymptotic	1.800	2.800	2.040	2.080	2.500	3.680

*** Finite sample critical values are valid up to 7 error-correction variables.

المصدر: مخرجات برنامج EViews 13

١-٢-٢-١ منهجية البحث (الأساليب القياسية المستخدمة):

لغرض دراسة العلاقة قصيرة الأجل بين مؤشر الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر، استخدمنا بيانات سنوية، وذلك عن الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٢). وتماشياً مع التوجهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية، والتي كان لها الدور البارز في جعل العلاقات الاقتصادية قابلة للقياس والتحليل الكمي، قمنا باستخدام طرق تحليل التكامل المشترك، ونموذج الانحدار الذاتي، إضافة إلى منهجية السببية لجرانجر *Granger*، لتحليل العلاقة بين مؤشر الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر ضمن الاقتصاد المصري.

- المرحلة الأولى: اختبار سكون السلاسل الزمنية عن طريق استخدام اختبارات جذر الوحدة.
- المرحلة الثانية: تحديد الفجوات الزمنية بمعيار أكايك (*Akaike*)، وشوارز (*Schwarz*).
- المرحلة الثالثة: تحديد العلاقة السببية في المدى القصير باستخدام اختبار جرانجر للسببية.
- المرحلة الرابعة: تقدير العلاقة بين المتغيرين باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (*VAR*).

١-٢-٢-٢ صياغة وتوصيف النموذج القياسي:

توصيف المتغيرات:

أ - المتغيرات المستقلة: وتشمل المؤشرات المستخدمة في قياس الحرية الاقتصادية: بناء على نتائج تطبيق منهجية "الانحدار التدريجي" تم اختيار المؤشرات الثلاثة التالية من بين مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية للحصول على أفضل توصيف لنموذج الانحدار المقدر في مصر:

$$TB = \text{العبا الضريبي}$$

$$BF = \text{حرية تأسيس الاعمال}$$

$$FH = \text{حرية ممارسة العمل}$$

ب - المتغيرات التابعة: وتشمل المؤشرات المستخدمة في قياس الاستثمار الأجنبي: $FDI = \text{تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل}$.

١- صياغة النموذج:

$$FDI = \beta_0 + \beta_1 TB + \beta_2 BF + \beta_3 FH + U_t \dots$$

١-٢-٢-٣ تقدير النموذج وعرض النتائج:

أ- تحديد فترة الإبطاء $Lag Intervals$:

قبل تطبيق طرق التكامل المشترك يجب تحديد عدد فترات الإبطاء P لنموذج الانحدار الذاتي VAR ولتحديد P يُستخدم معياري $Schwarz$ و $Akaike$. إن طريقة اختيار P تتضمن تقدير كل نماذج VAR لفترات إبطاء من 0 إلى h (وهو الإبطاء الأكبر المقبول بالنسبة للنظرية الاقتصادية). ويتضح من الجدول التالي أن أربعة معايير، FPE , HQ , SC , AIC اختارت فترتين إبطاء.

جدول (١٥)

تحديد عدد المتباطات للنموذج المقدر

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: FDI TB BF FH

Exogenous variables: C

Date: 08/04/23 Time: 21:40

Sample: 2005 2022

Included observations: 16

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-163.6569	NA	14857.53	20.95712	21.15026	20.96701
1	-112.7942	69.93632*	207.3214	16.59927	17.56501	16.64872
2	-88.49660	21.26036	121.8060*	15.56208*	17.30040*	15.65109*

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 13

ب - تقدير متجه الانحدار الذاتي (VAR):

أثبت هذا النموذج من خلال إدخال عامل الزمن في مجال الاقتصاديات التطبيقية بأنها ديناميكية وغير ثابتة، وذلك بإظهار القيمة المتخلفة للمتغير المعتمد كواحد من المتغيرات التوضيحية. بالإضافة إلى التمييز بين الاستجابة القصيرة الأجل والاستجابة الطويلة الأجل للمتغير المعتمد لوحدة التغير في قيمة المتغيرات التوضيحية. وبإمكانه كشف العلاقة السببية، والتأكد من وجود تغذية عكسية بين المتغير المعتمد والمستقل من خلال الاختبارات الإحصائية، وعندما تكون هناك علاقة تقدم وتخلف بين المتغيرات.

أما عن طريقة التقدير الملائمة لهذا النموذج فهي طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، وبما أنه يعتمد على حالات التخلف، يتطلب هذا اتخاذ معيار لتحديد فترة التخلف المثلى في الاختبار وتحديد النموذج الأمثل، وأفضل اختبار لذلك هو معيار اكاكي (AIC) (Akaike)، (SC) (Schwarz) ومعيار شوارز، وكما أن هناك اختبار للمعلومات t هناك أيضا اختبارات تتضمنها النتائج لتحديد النموذج الأفضل فيها، كمعامل التحديد R^2 وغيرها من الاختبارات الإحصائية الأخرى.

بناءً عليه، قمنا بتقدير نموذج VAR، للعلاقة بين المتغيرين طبقاً للتوصيف السابق، بعدد فترات إبطاء

تساوي "٢" فترة إبطاء، وتحصلنا على المعادلة المقدرة التالية:

$$\text{FDI} = 0.03*\text{FDI}(-1) + 0.11*\text{FDI}(-2) - 0.15*\text{TB}(-1) - 0.26*\text{TB}(-2) + 0.16*\text{BF}(-1) - 0.13*\text{BF}(-2) + 0.01*\text{FH}(-1) + 0.12*\text{FH}(-2) + 28.015$$

$$R^2 = 0.85$$

أي أن النموذج يفسر ما نسبته 85% تقريباً من التغير الحادث في الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أظهر اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-Bera) أن البواقي للنموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول (١٤)

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.065398	2	0.9678
2	0.678312	2	0.7124
3	0.022450	2	0.9888
4	0.904303	2	0.6363
Joint	1.670463	8	0.9895

المصدر: مخرجات برنامج EViews 13

ج- نتائج اختبار العلاقة السببية -:

يأتي اختبار العلاقة السببية واتجاهها بين المتغيرات محل الدراسة بعد القيام باختبار التكامل المشترك. وباختبار الفجوة الملائمة للمتغيرات، ويتطلب اختبار السببية لجرانجر تقدير نموذج متجه انحدار ذاتي VAR ثنائي الاتجاه

الذي يصف سلوك المتغيرين، كما يتطلب كذلك استخدام المتغيرات بصيغتها المستقرة، لأن غياب صفة الاستقرار قد يجعل الانحدار المقدر زائفاً، وبالتالي سنأخذ بعين الاعتبار الفروق الأولى للمتغيرات. والعلاقة السببية إما أن تكون أحادية الاتجاه، حيث يؤثر أحد العوامل على العوامل الأخرى دون أن تؤثر عليه بقية العوامل، أو علاقة تبادلية، وهي أن تؤثر العوامل على بعضها البعض، أو لا تكون هناك علاقة سببية بين هذه المتغيرات. ولذا فهناك أربعة احتمالات لاتجاهات السببية^(١)

$$1- \text{ اتجاه أحادي السببية: } Y \Leftarrow X$$

$$2- \text{ اتجاه أحادي السببية: } X \Leftarrow Y$$

$$3- \text{ سببية ثنائية الاتجاه: } X \Leftrightarrow Y$$

$$4- \text{ الاستقلالية: } X \not\Leftarrow Y$$

بناء على ما سبق، ولتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات، أجرينا اختبار جرانجر للعلاقة السببية بين المؤشرات، وذلك باستخدام برنامج *E-Views* مع أخذ عدد الفجوات الزمنية تساوي (٢).

وتحصلنا على النتائج المعروضة في الجدول التالي، والتي يتضح من خلالها أن:

- ١- هناك علاقة سببية في اتجاهين بين مؤشري العبء الضريبي والاستثمار الأجنبي المباشر.
- ٢- هناك علاقة سببية في اتجاه واحد من حرية تأسيس الأعمال إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ٣- هناك علاقة سببية في اتجاهين بين مؤشري حرية ممارسة العمل والاستثمار الأجنبي المباشر.

جدول (١٥)

نتائج اختبار السببية لجرانجر

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 08/04/23 Time: 21:43

Sample: 2005 2022

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
TB does not Granger Cause FDI	16	8.86899	0.0051
FDI does not Granger Cause TB		7.40340	0.0092
BF does not Granger Cause FDI	16	3.16777	0.0819
FDI does not Granger Cause BF		0.39103	0.6854
FH does not Granger Cause FDI	16	5.86224	0.0185
FDI does not Granger Cause FH		3.28418	0.0761
BF does not Granger Cause TB	16	5.17739	0.0260
TB does not Granger Cause BF		3.84933	0.0540

^١ حلمي منشد (٢٠٠٤)، "تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للمدة ١٩٧٥-٢٠٠٠"، رسالة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة-العراق، ص (١٣٣).

FH does not Granger Cause TB	16	11.2834	0.0022
TB does not Granger Cause FH		0.50758	0.6154
FH does not Granger Cause BF	16	0.18427	0.8342
BF does not Granger Cause FH		0.40059	0.6793

المصدر: مخرجات برنامج 13 EViews

د- اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل (*Impulse Response Function Test*):

لتتبع المسارات الزمنية للصددمات المختلفة والمفاجئة التي تتعرض لها المتغيرات في نموذج *VAR* نستخدم تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل، إذ تعكس هذه الدالة كيفية استجابة هذه المتغيرات لتلك الصدمات، وتساعد على توضيح مدى استجابة متغير ما لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في نفس المتغير، أو في متغير آخر من متغيرات النموذج.

حيث يُعنى الاختبار بتتبع المسار الزمني للمتغيرات والمفاجئة والصدمات التي يمكن أن تتعرض لها متغيرات النموذج في حدود الخطأ للمتغيرات، مقدارها انحراف معياري واحد، لأحد المتغيرات على القيم الحالية والمستقبلية لمتغيرات النموذج، كما تعكس أيضاً كيفية استجابة المتغيرات المختلفة في النموذج لأي تغير مفاجئ في أي متغير من متغيرات نموذج الدراسة مع مرور الزمن.^(١)

يوضح الجدول التالي تقديرات استجابات الصدمة لمؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر خلال مدى زمني يتراوح من سنة إلى عشر سنوات. حيث يتضح أن أثر الصدمات في المتغيرات المستقلة كان موجبا على طول الخط في كل سنة من سنوات الفترة الزمنية للجدول. مؤكداً على وجود العلاقة السببية الطردية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر)، والتي أظهرتها نتائج اختبار السببية لجرانجر.

جدول رقم (١٦)

نتائج اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل لنموذج *VAR*

Period	FDI	TB	BF	FH
1	0.998653 (0.17654)	0.000000 (0.00000)	0.000000 (0.00000)	0.000000 (0.00000)
2	1.680877 (0.52526)	0.222503 (0.58286)	0.403083 (0.35654)	0.044740 (0.39470)
3	2.663029 (1.23880)	1.024232 (1.32685)	0.872564 (0.81613)	0.696001 (0.84526)
4	3.412240 (2.32902)	1.111621 (2.30425)	1.003265 (1.46432)	0.775240 (1.44512)
5	3.869811 (3.70017)	1.173198 (3.37739)	1.230789 (2.22767)	0.730715 (2.04379)
6	4.255333 (5.19535)	1.539157 (4.36741)	1.476143 (2.97634)	0.960887 (2.56691)
7	4.461659 (6.69657)	1.607435 (5.35761)	1.524604 (3.75598)	0.997433 (3.08347)
8	4.505679	1.579176	1.566880	0.931558

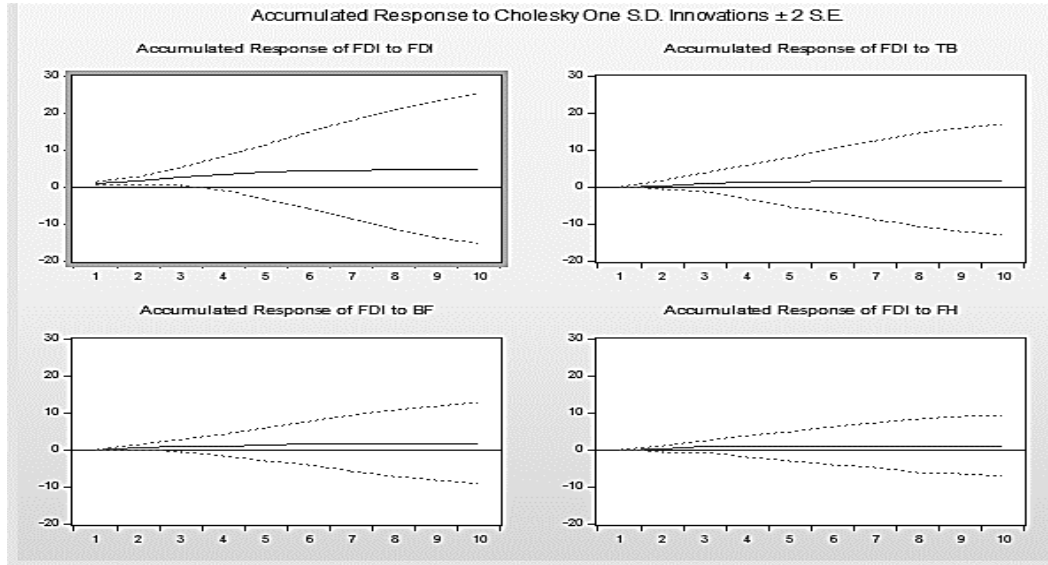
^١ أحمد ملاوي، أحمد المجالي، مرجع سبق ذكره، ص (١٣٥).

	(8.08794)	(6.28297)	(4.47305)	(3.57336)
9	4.531499	1.685499	1.628114	0.986421
	(9.25499)	(6.94726)	(5.02112)	(3.89846)
10	4.521781	1.696688	1.616941	0.990811
	(10.1590)	(7.45529)	(5.47273)	(4.12461)

المصدر: مخرجات برنامج EViews 13

شكل رقم (٦)

تابع نتائج اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل لنموذج VAR



المصدر: مخرجات برنامج EViews 13

هـ- تحليل مكونات التباين (*Variance Decomposition*):

تُستخدم أداة تحليل التباين للتعرف على مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير من متغيرات النموذج، والذي يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغير ذاته وفي المتغيرات الأخرى في نموذج VAR. ولأن المعامل الواحد في متجه الانحدار الذاتي المقدر يصعب تفسيره في معظم الأحيان بشكل فردي، لذلك نستخدم نتائج هذا الاختبار لتقدير ما يسمى بمكونات التباين، من أجل التعرف على مقدار التباين في التنبؤ للمتغير التابع المحدد في نموذج الدراسة والذي يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات المستقلة في النموذج ومقدار التباين الذي يعود للمتغير التابع نفسه.^(١) حيث أظهرت نتائج اختبار تحليل مكونات التباين الواردة في الجدول التالي، أن مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر يفسر حوالي ٦٤٪ من أخطاء التباين تعزى إلى المتغير نفسه، كما أن متغير العبء الضريبي يفسر حوالي ١٦٪ من أخطاء التباين. بينما يفسر كل من مؤشر حرية تأسيس الشركات وحرية ممارسة العمل أقل من ١٠٪ من أخطاء التباين في المتغير التابع.

^١ إيباد المجالي ٢٠١١، أثر المتغيرات الاقتصادية في حجم الاستثمار الأجنبي في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٩)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٧، العدد الرابع، ص (٣٤٩).

جدول رقم (١٧)

نتائج اختبار تحليل مكونات التباين

Period	S.E.	FDI	TB	BF	FH
1	0.998653	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	1.294884	87.23790	2.952626	9.690099	0.119379
3	1.982087	61.78581	17.62120	9.746006	10.84699
4	2.126261	66.10678	15.48147	8.846990	9.564758
5	2.188126	66.79442	14.69762	9.435004	9.072955
6	2.276758	64.56241	16.15921	9.876032	9.402350
7	2.287913	64.74767	16.09109	9.824832	9.336409
8	2.289849	64.67518	16.07912	9.842311	9.403388
9	2.293935	64.45764	16.23672	9.878533	9.427114
10	2.294014	64.45498	16.23797	9.880223	9.426829

المصدر: مخرجات برنامج 13 EViews

بناء على ما سبق، أظهرت نتائج تحليل العلاقة قصيرة الأجل واختبار تحليل مكونات التباين للنموذج القياسي للاستثمار الاجنبي المباشر، أن مؤشر الحرية الاقتصادية يفسر حوالي ٣٦٪ من تنبؤ الخطأ في مؤشر الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر، بينما يفسر المتغير نفسه أكثر من ٦٤٪ من التغير الحادث في الاقتصاد المصري، وهذا يدعم فرضية الدراسة التي تشير إلى وجود "علاقة مستقرة ومعنوية" بين مؤشر الحرية الاقتصادية والاستثمار الاجنبي المباشر في جمهورية مصر العربية.

النتائج:

- ١- اتضح من نتائج إجراء اختبار السببية لجرانجر بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، أن:
 - هناك علاقة سببية في اتجاهين بين مؤشري العبء الضريبي والاستثمار الأجنبي المباشر.
 - هناك علاقة سببية في اتجاه واحد من حرية تأسيس الشركات إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.
 - هناك علاقة سببية في اتجاهين بين مؤشري حرية ممارسة العمل والاستثمار الأجنبي المباشر.
- ٢- توضح تقديرات دالة استجابة الصدمة لمؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر خلال مدى زمني يتراوح من سنة إلى عشر سنوات. أن أثر الصدمات في المتغيرات المستقلة الثلاث كان موجبا على طول الخط في كل سنة من سنوات الفترة الزمنية. مؤكدا على وجود العلاقة السببية الطردية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر) في الاقتصاد المصري، والتي أظهرتها نتائج اختبار السببية.
- ٣- أظهرت نتائج اختبار تحليل مكونات التباين للمتغير التابع، أن مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر يفسر حوالي ٦٤٪ من أخطاء التباين تعزى إلى المتغير نفسه، كما أن متغير العبء الضريبي يفسر

حوالي ١٦٪ من أخطاء التباين. بينما يفسر كل من مؤشر حرية تأسيس الشركات وحرية ممارسة العمل أقل من ١٠٪ من أخطاء التباين في المتغير التابع لكل منهما.

٤- بناء على ما سبق، أظهرت نتائج تحليل العلاقة قصيرة الأجل واختبار تحليل مكونات التباين للنموذج القياسي للاستثمار الاجنبي المباشر، أن مؤشر الحرية الاقتصادية يفسر حوالي ٣٦٪ من تنبؤ الخطأ في مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، بينما يفسر المتغير نفسه أكثر من ٦٤٪ من التغير الحادث في الاقتصاد المصري، وهذا يدعم فرضية الدراسة التي تشير إلى وجود "علاقة مستقرة ومعنوية" بين مؤشر الحرية الاقتصادية والاستثمار الاجنبي المباشر.

التوصيات:

توصي الدراسة بالاهتمام بتحسين أداء مصر في مؤشر الحرية الاقتصادية بوجه عام والمؤشرات الفرعية الثلاث (العبء الضريبي - حرية تأسيس الشركات - حرية ممارسة العمل) بشكل خاص، نظراً لما ثبت من تأثير إيجابي لها في زيادة حجم الاستثمار الأجنبي الداخل إلى مصر (خلال فترة الدراسة)

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. اسراء عادل (٢٠٢١)، السياسة الضريبية في مصر بين اعتبارات الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء، العدد (٦).
٢. آيات صلاح (٢٠١٨)، دور قوانين الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، المجلد (١٠٩)، العدد (٥٣٠).
٣. إباد المجالي ٢٠١١، أثر المتغيرات الاقتصادية في حجم الاستثمار الأجنبي في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٩)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٧، العدد الرابع.
٤. ايمان احمد (٢٠٢١)، تقييم كفاءة الانفاق العام في مصر، المجلة الدولية للتنمية – كلية التجارة جامعة عين شمس، المجلد (١٠)، العدد (١).
٥. البنك المركزي المصري، تقارير لسنوات مختلفة.
٦. جواد كاظم البكري (٢٠١٤)، أثر مؤشر الحرية الاقتصادية على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، العراق، المجلد (٦) العدد (١).
٧. حسن كريم حمزة (٢٠١٧)، تحليل العلاقة بين مؤشر الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي (دراسة في بلدان عربية مختارة)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة- كلية التجارة والاقتصاد، العراق، المجلد (١٤)، العدد (٣).
٨. حلمي منشد (٢٠٠٤)، تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للمدة ١٩٧٥-٢٠٠٠، رسالة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة.
٩. حميد عبيد، وآخرون (٢٠١٤)، إشكالية الحرية الاقتصادية والكفاءة في الفكر الاقتصادي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، جامعة بابل-العراق، المجلد (٨)، العدد (١).
١٠. سامية مصدق (٢٠١٨)، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال: مصر تنفذ أكبر عدد من الإصلاحات لمناخ الأعمال منذ عشرة أعوام، مقالة منشورة بالموقع الرسمي للبنك الدولي.
<https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2018/10/30/egypt-carries-out-most-business-climate-reforms-in-a-decade>.
١١. شوقي جباري (٢٠١٥)، متطلبات تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كحتمية للاندماج في الاقتصاد العالمي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، الجزائر، المجلد (٨)، العدد (١).
١٢. عبد الله رمضان (٢٠١٦)، قياس وتحليل مدى فاعلية السياسة الجمركية في تخفيف العجز التجاري في مصر، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – جامعة الإسكندرية، المجلد (١)، العدد (١).
١٣. فاطمة مصطفى (٢٠١٠)، الأوضاع المجتمعية وأثرها على التعليم الأساسي في مصر، مجلة بحوث الشرق الأوسط (جامعة عين شمس)، المجلد (٤)، العدد (٣٩).
١٤. فتحي السيد وعبد الرحيم عوض (٢٠١٨)، استخدام نماذج Panel Data وآلية التكامل المشترك لتحديد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا- كلية التجارة، العدد (٣).

١٥. كريم بدر (٢٠١٤)، مدونات البنك الدولي،
<https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/privatization-key-solving-egypt-s-economic-woes>.
١٦. محمد سعد، اسلام عبد السلام (٢٠٢٠)، دراسة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة (جامعة عين شمس)، المجلد (٥٠)، العدد (٢).
١٧. معاوية احمد حسين (٢٠١٤)، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والادارة، جامعة ظفار - كلية التجارة وادارة الاعمال، السعودية، المجلد (٢٨)، العدد (٢).
١٨. معتز محمد (٢٠٢١)، الاستثمار الأجنبي المباشر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - مجلس الوزراء، العدد (٤).
١٩. منال جابر (٢٠٢٠)، أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر، مجلة كلية السياسة والاقتصاد - جامعة سوهاج، العدد (٨)، المجلد (٩).
٢٠. نورهان موسى (٢٠٢٢)، ابعاد حماية حقوق الملكية الفكرية في مصر، الموقع الالكتروني
<http://www.siyassa.org.eg/News/18371.aspx>.
٢١. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تقرير لسنوات مختلفة.
- ثانياً: المراجع الأجنبية:**
1. Corruption Perceptions Index (CPI), Reports for different years,
www.transparency.org/cpi.
 2. Doaa Naser (2022), THE EFFECT OF CUSTOMS REFORM ON TRADE BALANCE IN EGYPT,
Published master's thesis, Economics Department, Faculty of Commerce, Zagazig University.
 3. Doing Business, A World Bank Group Flagship Report, Reports for different years.
www.doingbusiness.org
 4. Fotini Economou (2019), Economic freedom and asymmetric crisis effects on FDI inflows: The case of four South European economies, Elsevier Journal, Research in International Business and Finance, NO 49, pp (114-126).
 5. Heba Ezzeldin (2007), INCOME INEQUALITY, TRANSPARENCY, ECONOMIC FREEDOM AND GROWTH, Scientific Journal of Economics and Trade, Ain Shams University, Faculty of Commerce, No. 2, pp 41-84.
 6. Heritage Foundation, Reports for different years.
<https://www.heritage.org/index/>.
 7. INTERNATIONAL PROPERTY RIGHTS INDEX (IPRI), Report (2021), p (20,21).
<https://internationalpropertyrightsindex.org/>.
 8. JAC C. Heckel. MAN (2000), ECONOMIC FREEDOM AND ECONOMIC GROWTH A SHORT-RUN CAUSAL INVESTIGATION, Journal of Applied Economics, Vol. III, No. 1, pp 71-91.
 9. Kenneth Chomitz et al. (2005), Spatial dynamics of labor markets in Brazil, Policy research working paper, world bank.
 10. Martin Wermelinger (2023), What can governments do to boost FDI for sustainable development?, Columbia center on sustainable investment, p(1).



<https://ccsi.columbia.edu/sites/default/files/content/docs/fdi%20perspectives/No%20354%20-%20Wermelinger%20-%20FINAL.pdf>.

11. Mohammed Ershad Hussain & Mahfuzul Haque (2016), Impact of Economic Freedom on the Growth Rate A Panel Data Analysis, MDPI economies journal, Basel–Switzerland, vol 4, no 5.
12. Tanin, Tauhidul Islam & Masih, Mansur (2017), Does economic freedom affect the growth rate?, MPRA Journal, University Library of Munich–Germany, No. 79446.
13. Zaman Khalid, Khan Muhammad Mushtaq & Ahmad, Mehboob (2011), Relationship between economic freedom and pro-poor growth: Evidence from Pakistan, (1995–2010), Romanian Journal of Fiscal Policy (RJFP), Editura ASE Bucharest, Vol. 2, no 1, pp. 24–35.
14. WORLD TRADE organization (WTO), Reports for different years, https://www.wto.org/english/res_e/reser_e/annual_report_e.htm.
15. Zoran Borovic (2014), Does Economic Freedom Impact Economic Growth Decomposing the Effects for Bosnia and Herzegovina, ACTA ECONOMICA, Vol XII, No 21.